جامعة محمد بوضياف – المسيلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بعنوان

الأمن المائي لدول مصبات الأنهار
(مصر أنموذجا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- حسناوي زينة

إشراف:

د. عمارة دليلة

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
الدكتور زبيري عبد الله	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
الدكتورة عمارة دليلة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
الدكتورة مزوزي عبلة	أستاذ محاضر «أ"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة محمد بوضياف – المسيلة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بعنوان

الأمن المائي لدول مصبات الأنهار
(مصر نموذجا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- حسناوي زينة

إشراف:

د. عمارة دليلة

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
		رئيسا
الدكتورة عمارة دليلة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا
مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ
الأنبياء (30)

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حساوي بن بريكة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... باحثة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 2111010M والصادرة بتاريخ 2024/11/10 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: الأمن المائي كمدخل لحماية الأمن القومي الجزائري نموذجا .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/06/19 .....

توقيع المعني (ة)

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وعملا بقول أشرف الخلق سيدنا وحبيبنا وقرة أعيننا محمد صلـــى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة

عمارة دليلة على توجيهاتها الهادفة ونصائحها القيمة فلها منا عظيم الجزاء، وأبلغ

التقّدير متمنين، لها التوفيق والنجاح، كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة المشرفين

وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أومن بعيد

(وأخص بالذكر الزوج الكريم)

الإهداء

إلـــــــــى المقاومة الفلسطينية

إلـــى شعب غزة الأبي وإلى مجاهديها وشهدائها وبالأخص روح الشهيد الفذ الفارس يحيى السنوار، وإلى روح أبـــي الطاهرة وإلى عزيزتي وقرة عيني أمي الحبيبة، وإلى الإخوة الأعزاء وبالأخص الأخت العزيزة، وإلى عائلة الزوج الكريمة وإلى طاقم جامعة محمد بوضياف إدارة وأساتذة وإلى الإخوة والأخوات الزملاء كل باسمه، وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل من قريب أو من بعيد، والله ولي التوفيـــــــق.

خطة البحث

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة الأمن المائي في دول مصبات الأنهار

المبحث الأول: الأمن المائي، المفهوم والأهمية

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن المائي

المطلب الثالث: أهمية الأمن المائي

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لدراسة الأنهار الدولية

المطلب الأول: تعريف الأنهار الدولية

المطلب الثاني: نهر النيل والمنشئات الدولية

الفصل الثاني: المحددات الداخلية والاقليمية للمياه في حوض النيل وسد النهضة

المبحث الأول: المحددات المائية لحوض النيل

المطلب الأول: الموارد والاحتياجات المصرية من المياه

المطلب الثاني: الموارد والاحتياجات المائية لدول حوض النيل

المبحث الثاني: تجسيد مشروع سد النهضة

المطلب الأول: الخصائص الفنية لمشروع سد النهضة

المطلب الثاني: طرق تمويل المشروع

المطلب الثالث: دور الأطراف في تجسيد المشروع

المطلب الرابع: سد النهضة من الفكرة الى التجسيد

الفصل الثالث: مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل والأمن المائي المصري

المبحث الأول: أثار وتداعيات سد النهضة على الأمن المائي المصري

المطلب الأول: الآثار والتداعيات المحتملة على حصة مصر من المياه

المطلب الثاني: الآثار والتداعيات المحتملة على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي

المبحث الثاني: احتمالات التسوية والصراع حول سد النهضة

المطلب الأول: الحلول الممكنة لتفادي تأثير السد

المطلب الثاني: فرص التعاون بين دول حوض النيل

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

المقدمة

ليس هناك من حاجة لمزيد من الحديث عن أهمية الماء في حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات، ولقد قال تعالى في محكم كتابه: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾، فالماء أصل الحياة. وعندما يبحث علماء الفلك عن الحياة في كواكب أو عوالم أخرى فإنهم يستدلون على ذلك من خلال ما يشير إلى وجود الماء في حاضر أو ماضي تلك الكواكب. لذا فإن الكائنات الحية كلها ولا سيما الإنسان يدرك أن الماء يساوي الحياة.

ومن المعلوم أن تطور الحياة الحضرية في مختلف بقاع العالم قد رافقه تطور متزايد في استخدام المياه واستهلاكها، بل إن كمية هذا الاستهلاك هي واحدة من مؤشرات التحضر والتقدم. لكن منطقتنا العربية تشكو من نقص واضح في المياه المخصصة للشرب أو الزراعة أو غيرها من الحاجيات الأساسية للإنسان.

ومع بداية القرن الميلادي القادم يتوقع المختصون في شؤون المياه نقصاً حاداً في المياه بمجمل الدول العربية.

ومما يعقد المشكلة في كثير من الدول العربية المحتاجة للمياه كون منابع الأنهار الكبرى كالنيل والفرات ودجلة تقع في دول مجاورة ليست عربية وهي تسعى للضغط على الدول العربية لتجعل من المياه سلعة اقتصادية ووسيلة سياسية قد تؤثر كثيرا على العلاقات العربية مع هذه الدول وتدفعها للصدام والنزاع المسلح.

يعتبر حوض النيل أحد النقاط الساخنة التي يمكن أن تؤدي إلى صراع عنيف على موارد المياه المشتركة، بسبب التعقيدات الجيوسياسية المختلفة وكذا زيادة الطلب على الموارد المائية بالإضافة إلى النمو السكاني المثير للقلق وغياب أطر قانونية ومؤسسية تنظم فكرة المورد المشترك للمياه، إذ أصبح يسود نوع من الريبة والشك وسوء الفهم في العلاقات ما بين الدول التي تشترك في مجرى مائي واحد، وهذا ما يخلق احتمالية لحدوث صراع.

حتى الآن لم تتمكن دول الحوض من إجاد حل لقضية النيل ولم تهتدي إلى سبيل لتحقيق تعاون وإدارة واستخدام المياه لصالح الدول المشاطئة، لعدم وجود رؤية مشتركة بين دول الحوض، على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات بشأن نهر النيل لكونه نهر دولي ويترتب عليه ما يترتب على الأنهار الدولية، لكن هذه الاتفاقيات لم تؤخذ بعين الاعتبار.

والملاحظ ان هذه الاتفاقيات لم تستطع الجمع بين الدول التي لها مصالح في مياه النيل، لذا فهي تشكل أكبر العقبات التي تواجه طريق التعاون بين دول الحوض.

بمناسبة سد النهضة تركز الدراسة على دولة مصر، السودان واثيوبيا، والتي تعتبر جهات فاعلة مركزية في قضية حوض النيل، حيث أن مصر تتمسك بحقها التاريخي في مياه النيل، وتخشى أن يتأثر نصيبها من مياه النيل جراء تجسيد مشروع النهضة، بينما السودان هو أقل ضررا من مصر وتتجه أثيوبيا إلى تجسيد فكرة تدوير مياه نهر النيل الأزرق للاستفادة منها في مجال توليد الطاقة، وتحقق تنمية اقتصادية.

والمتتبع للأحداث الدولية، يلاحظ أن هناك اهتمام بشأن قضية سد النهضة، والتي أخذت حيز كبير سواء على المستوى الإعلامي، أو على المستوى الأكاديمي ومراكز البحوث الاستراتيجية. إذ أن هناك العديد من الكتابات التي تناولت قضية سد النهضة بشيء من التفصيل، مع تقديم حلول واقتراحات ربما تكون على قدر من الأهمية بالنسبة لصناع القرار والرأي العالمي، وكذا كمرجع للهيئات الدولية في كيفية التعامل مع هذه الازمة والحيلولة دون وصول القضية إلى حد المواجهة المباشرة.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة من كون الماء عنصراً هاماً في حياة البشر، إذ بدونه لا يمكن وجود الكائن البشري والحيواني والنباتي وحتى المادي على حد سواء، فالماء هو العامل الأساسي في حياة الإنسان وحق طبيعي من حقوقه أضف إلى أن الماء هو سبب قيام الحضارات وما الحضارات التي قامت على واد النيل وعلى ضفاف دجلة والفرات إلا بسبب وجود المياه في تلك البقاع الجغرافية.

-**الأهمية العملية:** يشغل موضوع الأمن المائي في منطقة حوض النيل الأهمية القصوى للدول المعنية وخاصة دول المصب، وذلك لما له من تأثير على أمنها القومي، وقد يؤدي إلى حدوث صراع في حالة ما لم يتم الاتفاق بين الدول المعنية.

- **الأهمية العلمية:** يحض موضوع الأمن المائي في حوض النيل باهتمام الباحثين نظراً للتداعيات التي قد تنتج عنه وعلى مسار النزاع حول المياه الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة والسلم الهش الذي كان سائدا بها، لذا فإن معالجته بطريقة علمية تساهم في استخلاص الحلول المناسبة لمعالجة هذه المعضلة بالمنطقة والتي تؤسس لسلام دائم فيها.

أسباب اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الأسباب التي تدعونا للاهتمام بالموضوع وهي:

_الاسباب الموضوعية: السبب الرئيسي يتمثل في أن مصر هي الدولة الوحيدة من دول الحوض التي تعتمد بما يقرب مائة في المائة في سد احتياجاتها المائية على نهر النيل، بل الواقع أن مصر أصبحت في عداد الدول الفقيرة مائيا، حيث يصل نصيب الفرد منها 780 م^3 سنويا، وسوف ينخفض إلى 620 م^3 عام 2020، ثم إلى 500 م^3 عام 2025 وهو ما يعني في الواقع أن "النيل" سوف يظل، كما كان دائما في قلب الأمن القومي المصري.

يضاف إلى النمو الديمغرافي حيث يبلغ تعداد سكان مصر حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في شهر جانفي 2019 م حوالي 98 مليون نسمة مقارنة بحوالي 72 مليون نسمة عام 2006.

الأمن المائي أصبح من القضايا الاستراتيجية التي فرضت نفسها في الوقت الحالي ويمتد تأثيرها للمستقبل. حيث أصبحت المياه مصدر الكثير من التوترات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، لذلك من المهم متابعة ودراسة هذه القضية الاستراتيجية، لما لها من علاقة بالأمن القومي وكذلك الأمن الدولي بصفة عامة.

_الأسباب الذاتية: يدخل موضوع الأمن المائي ضمن القضايا الإفريقية التي تشكل محور الاهتمام. كما أنه احتل اهتماما كبيرا في الدراسات الاستراتيجية الحديثة، وكذا تصدره في الوسائل الاعلامية في الوقت الحالي.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على مشكلة المياه لدول حوض النيل والوقوف على المراحل التي عرفتها قصد تحليل الاشكاليات المتعلقة بها مع إبراز مشكلة سد النهضة وتداعياته على الأمن المائي لدول المصب.

مجال الدراسة:

المجال المعرفي: ينتمي موضوع بحثنا إلى حقل الدراسات الأمنية والاستراتيجية، الذي يهتم بمعضلة الأمن المائي في منطقة حوض النيل. إضافة إلى الأهمية الحيوية التي يمثلها سد النهضة بالنسبة لأثيوبيا وانعكاساته على دول المصب.

المجال المكاني: تهتم دراستنا بمنطقة حوض النيل، من البحيرات الكبرى باعتبارها دول المنبع إلى البحر المتوسط كونها منطقة المصب (مصر)، مرورا بدول العبور.

المجال الزمني: تمتد حدود الدراسة الزمنية من الفترة التي بدأ فيها إنجاز مشروع سد النهضة إلى غاية 2025، وهو تاريخ انجاز هذه الدراسة، نظرا لعدم اتضاح اتجاه النزاع ومساره وتجدده في كل مرة إلى يومنا هذا.

1- **إشكالية الدراسة** (المشكلة البحثية): مع بداية التسعينيات تراجعت أهمية الدائرة الأفريقية في أولويات الاهتمامات المصرية والتي انشغلت كما هو معلوم بدوائر الحركة الإقليمية الجديدة التي ظهرت مواكبة للمشروعات الإقليمية التي طرحت نفسها للمستقبل، ومنذ عام 1991، تصلبت مواقف دول حوض النيل السياسية حيث أصبحت ترفض النظام القانوني الاستعماري الذي يرجع تاريخه 1929 و1959 والتي تحظر عليهم تطوير واستخدام مياه النهر لتحقيق التوازن المائي بينها وبين مصر، كما شرعت في مشاريع لتحسين وتطوير مواردها المائية.

وبدأت المناوشات بينها وبين دول حوض النيل خاصة بين مصر وتنزانيا، عقب صدور تصريحات لوزير الثروة المائية التنزاني في فبراير (2004)، قال فيها إن بلاده ترغب بالتزود بمياه بحيرة فكتوريا عبر أنابيب تمتد بنحو 170كيلومتر، وأن أجزاء واسعة من الشمال الغربي من بلاده تتعرض لأزمة نقص المياه والجفاف، الأمر المتوقع أن ترفضه مصر والسودان باعتبارهما من دول المصب لنهر النيل، لأنه سيؤثر في حصتيهما من المياه.

إلا أن الأزمة ازدادت اشتعالا في أفريل 2010، عندما اتفقت بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أثيوبيا، كينيا، رواندا، تنزانيا وأوغندا، على اتفاق جديد في 13 أفريل 2010، حول الاستخدام المنصف لنهر النيل.

في المقابل تصر مصر على ضرورة التزام دول أعالي نهر النيل بشروط الإخطار المسبق قبل القيام بأي مشاريع مائية قطرية حول حوض النيل. وأكد وزير الموارد المائية الإثيوبي أن شرط الإخطار المسبق للمشاريع المائية لازال أحد القضايا الشائكة وإحدى المواضيع الجدلية والخلافية.

إن كل ما سبق يقع أيضا في إطار تهديد الأمن المائي المصري، وبالتالي فالمشكلة البحثية المطروحة هي:

- **ماهي التداعيات التي يثيرها مشروع سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري؟**

وتندرج تحت هذه المشكلة البحثية تساؤلات فرعية:

1- ما هو مفهوم الأمن المائي، وكيف تطور المفهوم؟

2- ماهي المحددات المائية لدول حوض النيل؟

3- كيف تعاملت الدول مع مشروع سد النهضة؟

4- كيف سيكون مستقبل الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل خاصة مع تشييد إثيوبيا لسد النهضة؟

2- فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تستدعي وضع فرضيات والتي يمكن إخضاعها للإختبار.

- كلما التزمت دول حوض النيل بالاتفاقيات والترتيبات الموضوعة كل ما ساهم ذلك في الحفاظ على أمنها المائي.
- عدم تركيز اهتمام الدولة على المناطق ذات الحيوية الاستراتيجية يؤدي بها إلى فقدان امتيازاتها بالمنطقة مما يهدد مصالحها ومستقبلها.
- سيكون مستقبل الأمن المائي للدول التي تشاطئ المجاري المائية الدولية، في ظل ما تعرفه الصراعات من تصعيد مرتبطا بمدى توافق هذه الحقوق مع المبادئ القانونية المنظمة لتقاسم مياه المجاري المائية الدولية.

مناهج الدراسة: تم الاعتماد في دراستنا لموضوع الأمن المائي لدول مصبات الأنهار مصر أنموذجا على المناهج البحثية التالية: المنهج التاريخي، الإحصائي ودراسة حالة.

1. **المنهج التاريخي:** من خلال التطرق إلى جذور الخلاف حول مياه النيل، لفهم مختلف السياسات المتبعة من طرف دول الحوض. وكذا بعض الأطراف الخارجية التي لها يد من قريب أو من بعيد في تجسيد مشروع سد النهضة، والتطرق إلى المحطات التاريخية التي كانت سببا للخلاف بين الدول المشاطئة لنهر النيل.
2. **المنهج الإحصائي:** من خلال إعطاء بيانات وإحصائيات والتي تترجم مشكلة المياه، وكذلك تلخيص بعض المعطيات في شكل جداول وبيانات لجعل موضوع الدراسة أكثر صدقية.
3. **منهج دراسة الحالة:** وذلك لتبيان تداعيات سد النهضة على الأمن المائي المصري.

- **الإطار النظري للدراسة:** لتحليل معضلة الأمن المائي في منطقة حوض النيل كان لابد من الاعتماد على مقاربتين نظريتين اللتان تساهمان في تفسير الموضوع.
- حيث استعانت الدراسة بالمنظور الواقعي في تفسير ظاهرة الأمن المائي لما تقدمه من استبصارات تؤكد أهمية متغير المصلحة الوطنية والمكاسب المطلقة التي تسعى إليها كل دولة للحفاظ على أمنها المائي، كما تم الاعتماد على المنظور الليبرالي الذي يقدم تفسيرات مقنعة لأهمية بناء ترتيبات تحافظ على الأمن المائي لجميع دول حوض النيل.

1. **النظرية الواقعية:** ترى هذه النظرية أنّ الدول تعرف مصلحتها الوطنية بالأمن القومي بالدرجة الأولى، واضعة إيّاه على رأس أولوياتها، حيث تسعى فيه كل دولة على بقائها في ظل بيئة بدائية، وبذلك فإن البيئة الدولية بالنسبة للواقعيين بيئة فوضوية ينتقى فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها، ما يساهم في تكريس المعضلة الأمنية الناتجة عن سعي كل دولة لزيادة أمنها بشكل منفرد "فحسب هانس مورغا نتو: في عالم يعاني من ندرة الموارد يصبح فيها الإنسان محكوما بعلاقته مع الأخرين، بإرادة متنامية القوة، فالسياسة الدولية هي سياسة صراع من أجل المصلحة الوطنية، وبالتالي الحصول على المورد النادر يمثل مصلحة عليا لأي دولة، وهذا ما يمكن تطبيقه على مشكل المياه. بتطبيق هذه النظرية في دول حوض النيل يمكن تقسيم الدول إلى دول منبع ودول مصب، والكل يسعى إلى زيادة مستويات أمنه المائي بشكل فردي مستعينا بظروف داخلية وأخرى إقليمية دولية، ما يفسر الصراع تارة والتعاون تارة أخرى.
2. **النظرية الليبرالية:** والتي تقدم تفسيرات مقنعة لأهمية بناء ترتيبات تحافظ على الأمن المائي لجميع دول حوض النيل من خلال إبرام اتفاقيات تضمن حقوق كل الدول المعنية. وهو ما يفسر أهمية المكاسب النسبية التي تنتج جراء التعاون بين دول الحوض، والاتجاه نحو الحلول السلمية لقضية سد النهضة.

أدبيات الدراسة: في هذا المقام نستعرض بعض الدراسات التي كانت ترتبط بشكل مباشر حول موضوع الأمن المائي لدول حوض النيل (مصر) ومن الصعب حصر كل هذه الكتب نظرا للأهمية الكبيرة لموضوع الأمن المائي المصري، ومشكلة سد النهضة الإثيوبي لدولة مصر،

والكم الهائل من الدراسات المختلفة والمتعددة الجوانب التي حاولت من خلالها معالجة الموضوع، ومن بين الادبيات التي طرحت نذكر:

1. زكي البحيري، "مصر ومشكلة مياه النيل–أزمة سد النهضة الصادر عن الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الأولى 2016م يتناول هذا الكتاب مسألة مياه النيل، التي تمثل الحياة أو الموت بالنسبة لمصر ولقد أخذت تلك المسألة أبعادا جديدة في العقود الأخيرة بين دول حوض النيل.

وتتعرض الدراسة للظروف الطبيعية في النيل، ولاتفاقيات المياه، والتغلغل الصهيوني في هذه المنطقة، وأثره على تعقيد المسألة المائية حتى تم التوقيع المنفرد على اتفاق (عنتيبي) في منتصف 2010 في تجاهل تام لحقوق مصر والسودان في مياه النيل.

كما تناقش الدراسة مخاطر سد النهضة، والسدود والمشروعات الأخرى على منابع النيل، ومحاولة مصر في الوقت الحاضر معالجة تلك المخاطر، والدفع بالبلاد نحو مستقبل أفضل رغم المخططات والحروب المحيطة بها.

ترى الدراسة أن الاستراتيجية الأنسب لحل مشكلة سد النهضة وقضايا المياه في حوض النيل لا تقوم إلا على التفاهم والتنمية، والعمل المشترك، لأن أي صراع أو صدام بين دول الحوض هو ضد مصالح هذه الدول وضد عمليات التنمية، ولا يخدم سوى مصالح القوى الخارجية.

2. رمزي سلامة "مشكلة المياه في الوطن العربي"، الصادرة عن منشأة المعارف بالإسكندرية سنة 2001م. حيث قسم دراسته إلى أربعة فصول.

تناول في الفصل الأول نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي، وفي الفصل الثاني تطرق إلى مشكلة المياه في حوض نهر النيل. أما في الفصل الثالث تحدث عن مشكلة المياه في حوض نهر الدجلة والفرات، وأخيرا تناول أزمة المياه في نهر النيل.

3. ولاء الشيخ، "دول حوض النيل تعاون أم صراع"، الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 2019 م، حيث تطرق فيها إلى الجذور التاريخية لأزمة مياه النيل وتطوراتها. وتداعيات سد النهضة وحروب المياه المحتملة في دول حوض النيل.

ينقسم الكتاب إلى سبعة فصول يعالج الفصل الأول منها نشأة وتطور نهر النيل من الناحية الجيولوجية ويبحث في مسألة اكتشاف منابع النيل ومائية النهر والعلاقات التاريخية بين دول حوضه.

ويتناول الفصل الثاني طبيعة دول حوض النيل والعلاقة بين الأرض والإسكان ومؤشرات الحياة في الدول المختلفة.

أما الفصل الثالث فيتناول الوضع المائي في دول حوض النيل.

والفصل الرابع يعرض الأصل التاريخي لأزمة مياه النيل وتطوراتها.

بينما يعالج الفصل الخامس قضية الوجود الأجنبي في دول منابع النيل وخطورته على حصتي مصر والسودان من مياه النيل.

أما الفصل السادس فيتحدث عن تاريخ المشروعات المائية على نهر النيل وتداعيات إنشاء إثيوبيا لسد النهضة.

وأخيرا الفصل السابع يعرض السيناريوهات المتوقع حدوثها في حوض النيل في ضوء أزمة المياه الحالية وفي القلب منها سد النهضة وتحديدا ما يتعلق بمحوري التعاون الصراع.

كما يضم الكتاب ستة ملاحق تحتوي على خرائط لمجرى النيل من منابعه إلى مصبه، والنصوص لبعض الاتفاقيات بين مصر والدول الأخرى.

4. كمال زهيري "النيل في خطر" وهو من أفضل الدراسات المعاصرة التي تبث الوعي بنهر النيل وأهميته ويسلط الضوء على أحد أبرز المخاطر التي تهدده، وهو المخطط الصهيوني وتحويل المياه ويبدأ الكتاب في الفصل الأول بالحديث عن أصول مشروع تحويل مياه النيل إلى سيناء، والفصل الثاني بعنوان البحث عن عباءة، والفصل الرابع والخامس يتناولان الموقف المصري، والفصل السادس يحدثنا عن المشروع الصهيوني الجديد، ويحتوي الكتاب على ملاحق عن الأحزاب والقوى السياسية في مصر وكيف دخلت هذه المعركة.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجازنا لهذا البحث هو كثرة الدراسات والمراجع التي تتطرق إلى الموضوع، والاختلاف في وجهات النظر من حيث إنشاء سد النهضة بين الأطراف المتنازعة، إضافة إلى اختلاف السناريوهات التي وقفت عليها مصر من أجل إيجاد

حلول وتضاربت من رأي عام إلى وضع استراتيجيات بين دول القرن الإفريقي إلى التعامل بالطرق الدبلوماسية السلمية وإلى التذكير بالاتفاقيات التاريخية، وهذا ما جعل الالتزام بالموضوعية في الطرح أمرا صعبا، بالإضافة إلى كون الموضوع في حالة ديناميكية وتغير مستمر من حيث اتجاه الأحداث.

تبرير الخطة:

وفقا لإشكالية الموضوع المطروحة وفرضيات الدراسة التي انطلقنا منها، تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول رئيسية حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار العام لدراسة الأمن المائي لدول مصبات الأنهار حيث ارتكز هذا الفصل على رصد وتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع بدأنا بالتعرف على مفهوم الأمن المائي من جوانبه المختلفة وكذا التطرق الى المفاهيم المرتبطة به في كلا المبحثين.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: المحددات الداخلية والإقليمية للمياه في حوض النيل وسد النهضة، حيث تم التطرق في المبحث الأول المحددات المائية لحوض النيل مبرزا في ذلك الموارد والاحتياجات المصرية من المياه وكذلك دول حوض النيل، أما في المبحث الثاني تناولت الدراسة حول مشروع سد النهضة الأثيوبي، حيث تناولنا في هذا المبحث الخصائص الفنية للمشروع ودور الأطراف المساهمة في تجسيد المشروع.

أما في الفصل الثالث فتم التطرق إلى مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل والأمن المائي المصري حيث تناولنا مبحثين في هذا الفصل، في المبحث الأول تحدثنا حول أثار وتداعيات سد النهضة على الأمن المائي المصري، المبحث الثاني تطرقنا إلى احتمالات التسوية والصراع حول سد النهضة.

الفصل الأول

الإطار العام لدراسة الأمن المائي لدول مصبات الأنهار

الفصل الأول: الإطار العام لدراسة الأمن المائي لدول مصبات الأنهار

اتسع مفهوم الأمن القومي، في ضوء ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من تطورات، فلم يعد قاصرا على الجانب العسكري وإنما امتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية أو بالأحرى كل ما هو من شأنه التأثير على قوة الدولة بمعناها الواسع.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية الأمن المائي كأحد المرتكزات الأساسية والهامة للحفاظ على الأمن القومي للدول، لما له من أبعاد استراتيجية وسياسية وفنية وأمنية وقانونية تؤثر تأثيرا كبيرا على قوة الدولة.

ومما لا شك فيه أن تحديد المفاهيم الأساسية للمصطلحات يمثل أهمية كبرى للتعمق في دراسة أي موضوع، فعلى كل باحث مدقق أن يقوم بتحديد المفاهيم الأساسية للمصطلحات الكبرى التي يدور حولها موضوع دراسته حتى يتمكن القارئ من معرفة المقصود لكل منها في حقل معين من الدراسة على وجه الخصوص، وتنتفي بالتالي دواعي اللبس والغموض التي تكون مصدراً لسوء فهم بل قد تضيع في كثير من الأحيان الهدف الأساسي أو الغاية المقصودة من البحث.

المبحث الأول: الأمن المائي: المفهوم والأهمية

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الأمن المائي تعريفه، ومحدداته، وعلاقته بالمفاهيم الأمنية الأخرى من خلال من خلال مراجعة ومسح الأدبيات والدراسات وبعض البيانات الثانوية المتاحة في هذا المجال.

ويعد الأمن أحد المفاهيم الأكثر تعقيدا في الدراسات السياسية والدولية، وقد عرف حقل الدراسات الأمنية والاستراتيجية تطورا على مستوى المواضيع والاهتمامات.

فالماء يعتبر موردا متجددا، لكنه مورد نادر، وهذا ما يؤدي حتما إلى تنافس للحصول عليه، مما أخذ حيزا هاما في اهتمامات الباحثين والدارسين.

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي

قبل الإشارة إلى مفهوم الأمن المائي ينبغي الإشارة إلى مفهوم الأمن الذي يعتبر من أكثر المصطلحات شيوعا خاصة في وقتنا الراهن، فهو يستخدم في كافة الدراسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

1- مفهوم الأمن:

إن الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها فهو يمثل مشكلة من نوع خاص على اعتبار أن محتواه المعرفي مثقل بالقيم والمدلولات والأحاسيس بيد أنه يكاد يجمع البحاثة في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية على أنه "مفهوم غامض ومعقد".

يعتبر عالم السياسة البريطاني" باري بوزان" Baryy buzan واحدا من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، لفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء. ويرى" بوزان" أن الأمن يعني: "العمل على التحرر من التهديد، قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية.

فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود "[1].

والمعنى الاصطلاحي للأمن له علاقة بالطمأنينة وغياب الخوف ومن ثم الإحساس بالاستقرار.

وأدق تعريف للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم ﴿فَلْيَعْبُدوا رَبَّ هَذاَ البَيْت الذّي أَطْعَمَهُمْ منْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ منْ خَوْفٍ﴾[2].

2- تعريف الأمن المائي: تعددت التعاريف المقدمة حول الأمن المائي وتنوعت باختلاف المعايير والخلفيات وزوايا النظر فقد برزت تعاريف كثيرة وتطورت عبر الزمن. ومع اتساع المفهوم القومي، والذي لم يعد قاصرا على الجوانب العسكرية فقط وإنما امتد ليشمل الأمن الغذائي المائي، ظهر مفهوم الأمن المائي، أو الأمن القومي المائي، باعتباره أحد أهم أبعاد الأمن القومي، ولما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة، ومن ثم اتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه "احتياجات الفرد المائية على مدار العام"، وهو ما عُرف به "حد الأمان المائي"(water stress index)، وهو متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة والعذبة، في الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي[3].

ويعتبر متوسط استهلاك الفرد عالميًا 1000 م^3، في حين أن هناك شبه اتفاق إقليمي على أن متوسط نصيب الفرد سنويا يصل إلى"5000 م^3، وهذا يعتبر حدا مناسبا للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة.

ويعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتاحة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن

---

[1] قسوم سليم، (الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)، مركز الإمارات لدراسات والبحوث، ص106، ص108.

[2] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 3-4.

[3] السيد الهلالي هالة، الأمن المائي المصري: (دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذجا)، "دراسات، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص 101، أبريل 2019.

مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها. وتغير ثقافة الشعوب وخلق ثقافة الترشيد في استخدام المياه.

2-1- اعتمدت الدكتورة "هالة السيد الهلالي" في المفهوم الأول للأمن المائي والذي ينص على أن الأمن المائي يعني المحافظة على الموارد المائية وعدم تلوثيها، والترشيد في استخدامها.

2-2- والمفهوم الثاني الذي ربط الأمن القومي بالأمن المائي وهذا راجع لكون الأمن الغذائي المائي يشكل نقطة مهمة في ساحة الأمن القومي.

2-3- ومنها التعريف الذي "يذكره منذر خدام": الأمن المائي هو وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها. ومن الواضع أن هذه الوضعية المشار غليها تمثل الحالة الحدية. أما عندما لا يستطيع العرض من المياه يلبي الطلب عليها فيحصل عندئذ ما يسمى بالعجز المائي. وبالعكس عندما يكون المتاح من موارد المياه أكبر من الطلب عليها يكون مستوى الأمن المائي مرتفعا. لذلك يجري الحديث عادة عن مستويات مختلفة للأمن المائي في البلدان المختلفة أو البلد الواحد بحسب مراحل تطوره[1].

2-4- الأمن المائي عبارة عن كمية المياه الجيدة والصالحة للاستخدام البشري المتوافر بشكل يلبي الاحتياجات المختلفة كما ونوعا، مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير، ويمكن تحقيق ذلك من خلال حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير ادوات وأساليب هذا الاستخدام، بالإضافة إلى تنمية مياه الموارد الحالية، ثم البحث عن موارد جديدة. يرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي فكلاهما يؤديان إلى بعضهما البعض، ونقص كميّات المياه الصالحة لاستخدام البشر يؤدي إلى الإضرار بالأمن الغذائي والأمن القومي للدول نتيجة اعتماد الأفراد والمؤسسات على المياه في الأعمال[2].

[1] خدام منذر، الأمن المائي العربي واقع وتحديات، (الحمراء بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الثانية، 2003، ص 21.

[2] بن غالية كنزة، قورين حاج قويدر، الأمن المائي في الجزائر (الواقع، التحديات والمتطلبات)، ملتقى وطني حول: دور التوازن المالي لشركة الجزائرية للمياه في تحسين الخدمات العمومية، جامعة الشلف، 03 مارس 2024.

كما تم تعريف الأمن المائي بأنه "التوافر الموثوق به لكمية ونوعية مقبولة من المياه للصحة وسبل العيش والانتاج، إلى جانب مستوى مقبول من المخاطر المتعلقة بالمياه". يتم إدراك أن ندرة المياه غير موجودة، أو انخفضت أو تم القضاء عليها، وإلى درجة أن الفيضانات وتلوث امدادات المياه العذبة غير مهددة[1].

2-5- أشارت الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لقضايا المياه، كاتفاقية حقوق الطفل، التي تطالب الدول الأطراف بمكافحة الأمراض وسوء التغذية عبر توفير الأغذية الكافية ومياه الشرب النقية. لقد طوّر خبراء المياه مفهوم حقوق الإنسان في المياه بوصفه تعبيرًا عن المؤشر الاقتصادي للأمن المائي. ويمكن قياس حقوق الإنسان في المياه استناداً إلى تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2006، وهما نسبة السكان الذين يستخدمون إمدادات شرب نقية والسكان الذين يستخدمون صرفاً صحياً محسناً. عموما أسهم الفقه الدولي أيضاً في ادماج مفاهيم بيئية أساسية في القانون الدولي كمفهوم التراث المشترك للإنسانية وخاصة من قبل الفقيه "ألكسندر كيس"[2].

وبناءً على ما سبق يمكن استنباط تعريف للأمن المائي يجمع بين:

1. كمية ونوع المياه المطلوب توفرها لتحقيق الأمن المائي.
2. كيفية الحصول على المياه من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقها.
3. كيفية إدارتها والمحافظة عليها وتنميتها والبحث عن مصادر جديدة.
4. الحفاظ على النظم الايكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في نفس الوقت.
5. مدى تمتع كل فئات المجتمع بمياه آمنة وكافية.
6. تسخير القدرة الانتاجية للمياه، وتخفيض قوتها الهدامة[3].

[1] بلال أنجي، أهمية الأمن المائي ومفهومه، المرسال، 4 أكتوبر. 2025.

[2] شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، (رؤى استراتيجية)، ع4. سبتمبر 2013، ص82.

[3] بوساق يزيد، الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر3، 2021\2022.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن المائي

استُخدم اصطلاح الأمن المائي أساساً للتعبير عن توفر إمدادات مياه كافية لتلبية متطلبات سكان بلد معين. ولكن حدث في الآونة الأخيرة تحوّل من مفاهيم الأمن والنزاع التقليدية نحو مفهوم الأمن المائي للفرد. ويسّر هذا التحول الإقرار بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي والنهوض والتقدم الذي أحرزته خطط التنمية المستدامة. يشّكل شحّ المياه تحديا كبيرا للتنمية المستدامة، إذ يؤثر تفاقمه على الأمن المائي وهذا بدوره يؤثر على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وسُبُل العيش وصحة الإنسان[1].

1- الأمن الغذائي والأمن المائي:

تطورت تعريفات الأمن الغذائي منذ إدخال المصطلح لأول مرة في سياق السياسات في أوائل السبعينيات. أصبح مفهوم الأمن الغذائي مفهوما على نطاق واسع مرتكز على أربعة أركان أساسية: التوافر، الوصول، والاستخدام والاستقرار. منذ أزمة الغذاء 2008/2007 أصبح هذا الإطار المكون من أربع ركائز إلى حد ما شريعة داخل لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي (CFS) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

الشكل رقم 1: الأبعاد الأربعة لتعريف الأمن الغذائي

المصدر: الأمم المتحدة الاسكوا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية 2019

لقد رفعت الأقطار العربية شعار الاكتفاء الذاتي منذ أكثر من عقدين من الزمن من السلع الغذائية الرئيسية، ولكن اتضح أن سياسات الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي غير المرتبطة بالسياسة المائية لم تؤد إلى نتائج إجابيه، أصبح من الضروري تبني مناهج الأمن الغذائي في ضوء الأمن المائي كالتالي:

-الأخذ بنظر الاعتبار الاختلاف الكبير في كفاءة استخدام مياه الري بين أنظمة الري التقليدية والحديثة.

- مراجعة وإصلاح سياسات الري واستراتيجياته وربطها بسياسات الأمن الغذائي.

- تقنين استخدام موارد المياه من أجل ترشيد الاستخدام.

- تطوير استخدام الري.

-تدعيم الخدمات الإنتاجية والتسويقية[1].

2- الأمن المائي والأمن القومي:

ركزت التعريفات الجديدة للأمن القومي على تقديم رؤية شاملة متعددة الأبعاد للمفهوم، من خلال التركيز على خمسة أبعاد رئيسية وهي: الأبعاد العسكرية والسياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية.

ويرى الداعون الى توسيع مفهوم الأمن القومي أن تلبية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والصحة والإسكان). تعد من الأمور المحورية للأمن القومي، وتعريف اللواء\عدلي سعيد للأمن القومي بأنه: " تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم"[2].

الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن القومي، ولكن يعتبر جزءاً أصيلا ولا يتجزأ من الأمن القومي للدولة؛ نظراً لإمكانية تحقيق المزيد من الغذاء بسبل زراعية وصناعية مختلفة،

[1] الأمم المتحدة الاسكوا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا)، بيروت، كانون الثاني\يناير 2019، ص3.

[2] بن عمرش، الأمن الغائي ما هو؟ وماهية أبعاده الأربعة والستة، (غذائيات)، أمن غذائي 26\03\2023.

بينما تبقى إمكانية زيادة المصادر المائية محدودة، كما أنه لا يوجد بديل عن الماء، في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى لموارد كالطاقة على سبيل المثال[1].

ولمعرفة العلاقة بين الأمن القومي والأمن المائي – بالتطبيق على نهر النيل –لابد من تحديد مصالح الأمن القومي، والتي تتمثل في:

1. البقاء: ونقصد هنا بقاء الدولة، ويعتبر نهر مصدر بقاء مصر، ومصدراً أساسيًّا ورئيسيا لوجودها والحفاظ على بقائها. يعتمد السودان (بنسبة 77%)، ومصر (بنسبة 97%) على مياه نهر النيل.
2. التنمية: حيث إن نهر النيل من أهم مصادر التنمية الاقتصادية في مصر.
3. الاستقرار: يعتبر نهر النيل أساس الاستقرار في مصر.

ومما سبق يتضح أن أحد متطلبات الأمن القومي هو الحفاظ على الأمن المائي، المتمثل في نهر النيل، وحصة مصر من نهر النيل[2].

3- الأمن المائي والأمن الإنساني:

مفهوم الأمن الإنساني معروف على نطاق واسع من خلال تقريري التنمية البشرية اللذين أصدرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عاميْ1993 و1994. ويقال إن تقرير عام 1994هو أول وثيقة تحتوي على تعريف شامل للأمن البشري. وقد أخّل هذا التقرير مصطلح "الأمن الإنساني" كإطار شامل يتمحور حول الإنسان، مشتملا على سبع عناصر مترابطة وهي: الأمن الاقتصادي (الدخل الأساسي المضمون)، الأمن الغذائي (توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء)، الأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض والعدوى)، الأمن البيئي (توفير فرص الحصول على مدد كاف من الماء والهواء النظيف)، الأمن الشخصي (الأمن من العنف البدني)، الأمن المجتمعي (أمن الهوية والثقافة)، الأمن السياسي (حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية)[3].

---

[1] مي غيث، (أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الأحد 29 ديسمبر 2013.

[2] المرجع نفسه.

[3] منظمة الصحة العالمية، الصحة والأمن الإنساني، (اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط)، الدورة التسعة والأربعون، البند 9 من جدو الاعمال، آب أغسطس 2002.

يعتبر أمن المياه أو الأمن المائي جزءاً مهما في مفهوم الأمن الإنساني، إلى حد أن عدم توافر الظروف الملائمة لتحقيق الأمن المائي يحول بالتالي دون تحقيق الأمن الإنساني[1].

4- الأمن المائي والميزان المائي:

ومن المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن المائي مفهوم الميزان المائي، فالأمن المائي هو وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها، غير أنه عندما لا يستجيب عرض المياه فإن مستوى الأمن المائي ينخفض وبالعكس عندما يكون المتاح من موارد المياه أكثر من الطلب عليها (حالة الفائض المائي) عندئذ يكون مستوى الأمن المائي مرتفع وهو ما يعني أن حالة الأمن المائي لأي دولة من الدول وفي أي فترة زمنية هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة، وانعكاس مباشر عليها لذا فإن مفهوم الأمن المائي مفهوم نسبي[2].

ينصرف مفهوم الميزان المائي إلى تعين كميات المياه الداخلة والخارجة لأي نظام مائي. بعبارة أخرى، يقصد بالميزان المائي "عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية المعروض من المياه في فترة زمنية معينة، وبين إجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات (الطلب على المياه) خلال الفترة الزمنية نفسها[3].

وهناك عدة مؤشرات لتحديد ظاهرة "محدودية الموارد المائية هي:

1. **المؤشر الكمي:** يمكن قياسه إلى مؤشرين فرعيين:
   - أن يكون نصيب الفرد من المياه أقل من خط الفقر العالمي 1000م^3 /للفرد/السنة
   - أن يكون حجم المتاح من المياه أقل من المطلوب للاستخدام المائي.
2. **المؤشر الكيفي:** يقاس بتلوث المياه والتي يترتب عليها عدم القدرة على استعمالها رغم توافرها بكميات كبيرة.

---

[1] بوساق يازيد، مرجع سابق، ص 39.

[2] السيد الهلالي هالة، مرجع سابق، ص101.

[3] يحي أحمد عمر، "مهددات الأمن المائي في دول حوض النيل قراءة في طبيعة الميزان المائي بين السودان ومصر، (الحوار المتدين)، العدد 4916، 5\9\2015.

3. المؤشر الاقتصادي: يقاس بعدم توافر منشآت مائية لازمة لنقل وتوصل المياه إلى المستخدمين في المنازل وذلك للفقر الاقتصادي[1].

ينطلق فهم وتحليل الاحتياجات المائية للدول في الحاضر والمستقبل من تحليل منظومة الميزان المائي ويأتي الميزان المائي في ثلاث حالات:

1. حالة التوازن المائي: حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم العرض.

2.حالة الوفرة المائية: حينما يكون حجم الموارد أكبر من حجم الطلب.

3. حالة الندرة المائية: "حالة الفجوة المائية" حينما يكون حجم الموارد أقل من الحجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات اللازمة.

5-الأمن المائي والموارد المائية: يقصد بالموارد المائية إجمالي ما يتاح للدولة من مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية في فترة زمن معينة. وتتألف الموارد التقليدية من المصادر السطحية وتشمل: الأمطار، والأنهار، والينابيع، والسيول، والوديان والفيضانات. ثم هناك مصادر المياه الجوفية، سواء المتجددة أو غير المتجددة. أما الموارد المائية الغير تقليدية، فتتألف من: تحلية مياه البحر، وتحلية المياه الجوفية المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي

أولا: جيوبوليتيكية الموارد المائية (في الوطن العربي**)**

يمكن حصر العناصر التي تحكم وفرة أو ندرة الموارد المائية في الوطن العربي في ثلاثة عناصر:

(أ) عناصر طبيعية: الموقع الجغرافي والمناخ.

(ب) عناصر بشرية: النمو السكاني، التنمية البشرية، والاستهلاك المائي.

(ج) عناصر سياسية: الصراع على المياه، الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول حول الشأن المائي[2].

ثانيا: الموارد والاحتياجات المائية

إن الهدف هو تقييم الوضع المائي الإجمالي من خلا مؤشرين هامين:

[1] بوساق يازيد، مرجع سابق ص39-ص40.

[2] يحي أحمد عمر، مهددات الأمن المائي في دول حوض النيل، مرجع سابق.

– الأول: فجوة الموارد المائية، عن طريق قياس الفارق بين الداخل والخارج من موارد المياه بأنواعها (الطبيعية: سطحية وجوفية، صناعية: تحلية ومعالجة).

– الثاني: متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة سنويا، عن طريق قسمة الموارد المتاحة في كل دولة على عدد السكان فيها للعامين،2000م، 2025م، وهناك علاقة طردية بين النمو السكاني والاحتياجات المائية[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل البلدان الفقيرة في الموارد المائية "المتجددة" تعاني من فجوة سالبة في المياه، فالبلدان النفطية يمكنها تسخير مواردها المالية للحصول على فوائض مائية من المصادر غير التقليدية وأهمها تحلية مياه البحر.

الموارد المائية المتاحة لعام 2025 م

يعد الوطن العربي في مخزونه المائي فقيرا، إذ يكون ما لديه (0,07 %).
من المخزون العالمي، وذلك بسبب وجوده في مناطق محدودة الأمطار شبه جافة، وجافة والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم 1: مجمل الموارد المائية ونصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة في الوطن العربي

نوعية المياه / الدولة	موارد سطحية مليار م^{3}اسنة	موارد مائية جوفية مليار م^{3}اسنة	المخـزون مليارم^3	مجموع الموارد المائية مليار م^3	نصيب الفرد من مجموع الموارد المتجددة م^{3}اسنة
الأردن	0,7	0,28	12,0	0,98	236,71
الامارات	0,13	0,12	5,0	0,25	153,27
البحرين	0,0	0,09	–	0,09	173,08
تونس	2,7	1,8	170,0	4,50	547,45
الجزائر	13,0	4,2	150,0	17,20	67,30
جيبوتي	0,20	0,0	–	0,20	263,64
السعودية	3,20	2,34	354,0	5,55	277,81

[1] سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، الاسكندرية، منشاة المعارف، 2001، ص13، ص25.

السودان	60,60	0,90	39,0	61,50	237,86
سورية	16,2	5,6	–	21,80	1741,21
الصومال	8,16	3,3	–	11,40	149,25
العراق	71,0	2,0	–	83,0	3728,29
عمان	1,43	0,96	–	2,39	1532,05
فلسطين	–	0,13	–	0,13	–
قطر	0,0	0,6	2,5	0,06	120,0
الكويت	0,0	0,0	–	0,0	0,0
لبنان	4,8	3,0	1,3	7,8	2846,72
ليبيا	0,17	2,5	400,0	2,67	566,88
مصر	55,8	4,5	6000,0	60,0	1054,11
المغرب	22,0	10,0	200,0	32,0	1318,34
موريتانيا	5,8	1,5	400,0	7,30	2509,62
اليمن	3,5	1,4	_	4,90	287,97
المجموع	270,1	44,68	7733,8	314,78	1372,19

المصدر: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراض القاحلة(أكساد).

المطلب الثالث أهمية الأمن المائي

تبرز أهمية الأمن المائي خلال القرن القادم من الزمن نظرا للصلة الوثيقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي وبخاصة إذا ما علمنا أن الغذاء غدا سلاحاً فعّالاً يستخدم في العلاقات الدولية ويترك أثره في السياسة الداخلية والخارجية للدول، وبخاصة الدول العربية. ومن أجل حماية الأمن الغذائي وعدم فسح المجال لحالة الاختراق المعادي فلابد من حماية المصالح المائية وتحقيق التنمية المطلوبة للموارد المائية وبتالي تحقيق الأمن الغذائي والتي تشكل السياج الواقي للأمن الاقتصادي القومي[1].

[1] زكي يونس الطويل رواء، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرين، (العراق، زهران للنشر)، ص73.

لقد أصبحت ظاهرة الاهتمام بالأمن المائي إحدى أولويات كل الدول العربية، فإن الثروة المائية هي إحدى هذه الأساسيات والتي هي جزء هام وجوهري وجب استغلالها بالطرق الموزونة "فالدولة المعاصرة ملزمة بشكل أو بآخر بتنسيق أعمالها واستعمال ثرواتها الطبيعية وقواها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهادف إلى تحقيق المصلحة الوطنية"[1].

وخلاصة لذلك فإننا ندرك أهمية واقع الأمن المائي العربي والذي حددته الخلفية التاريخية والسياسية والاستراتيجية والذي يتطلب من الدول العربية وضع استراتيجيات لحل هذه المشكلة، وأزمة امتدت فترة طويلة من الزمن ولازالت، وأن المنطقة العربية بحكم امتلاكها للثروات الباطنية والمائية ستكون مستقبلا حلبة الصراعات الإقليمية والدولية، والتوترات في المنطقة[2].

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لدراسة الأنهار الدولية

تعد المصادر المائية العذبة والمالحة من الثروات الطبيعية والضرورية لاستمرار الإنسانية ولوجود الكائنات الحية كافة المصدر الحيوي الذي يمثل أحد العناصر الأربعة المؤسّسة للكون (الأرض والنار والهواء والماء) يجسد أيضا أساس تكوين الفلسفة الدينية والاجتماعية، بل يرمز أيضا في أيامنا الحالية، سيادة الدولة وسلطانها، تماما كالأرض. إنّ السيطرة عليه توفر ليس فقط حماية الروح البشرية وكرامة الإنسان، ولكن أيضا الرفاهية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ولشعوبها.

المطلب الأول. تعريف الأنهار الدولية

الفرع الأول: الأنهار الدولية

تمثل الأنهار مجالا واسعا للبحث والدراسة في النواحي الاقتصادية، الجيولوجية، التاريخية، القانونية والسياسية، إذ تعتبر المورد الرئيسي للمياه العذبة، كما أن لها اقتران واسع بالمجال الزراعي والنقل البحري وكذا إنتاج الطاقة، وتشكل إلى حد كبير إحدى أهم المعالم

[1] ديدوح عبد الرحمن، الأمن المائي: الاستراتيجية المائية في الجزائر، (برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية)، الطبعة الأولى 2017، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص9.

الحدودية بين الدول وفي الكثير من الأحيان تشترك أكثر من دولة في نهر واحد مما يجعل هذا محمل اهتمام من طرف القانون الدولي.

أولا: تعريف النهر

النهر عبارة عن مجرى مائي يتدفق إلى مصدر مائي أخر مثل المحيط أو البحيرة أو حتى نهر آخر، والنهر ليس مكونا أساسيا ولكنه جزء من مكونات أخرى مثل الجبال والمروج والوديان، ويشار إلى أن الأنهار تتشكل بعدة طرق ولكنها تشترك بطريقة واحدة في حال كان مصدرها من البحيرات ومثال ذلك نهر المسيسيبي الذي يبدأ من بحيرة إتاسكا في مينيسوتا، ثم يزوّد بالمياه من البحيرات والأنهار الأخرى خلال رحلته إلى خليج المكسيك، ومن الجدير بالذكر أنه يمكن للأنهار إنشاء أودية خلال جريانها وذلك بسبب عوامل الحت والترسب[1].

ثانيا: تعريف النهر الدولي

كان تعريف النهر الدولي يستند في بادئ الأمر إلى معايير سياسية، حيث ارتبط ذلك بمفهوم السيادة الإقليمية للدولة فكان يعرف النهر الدولي بأنه ذلك النهر الذي يقع في أقاليم أكثر من دولة تمييز له عن النهر الوطني الذي يقع بأكمله (أي منبعه إلى مصبه) داخل إقليم دولة واحدة وعندما تطور استخدام الأنهار، أطلق على الأنهار التي يهتم بها القانون الدولي مصطلحا جديد هو "الطريق المائي الدولي"[2].

ـ تعريف محكمة العدل الدولية

عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في منازعة اللجنة الدولية لنهر الأودر المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر وبذلك اشترطت أن تتكامل ثلاث صفات في النهر حتى يصبح النهر دوليا:

أ . الصلاحية للملاحة

ب – الاتصال بالبحر.

ج– أن يهم ذلك الاتصال أكثر من دولة

[1] عياصرة خلدون (علم البحار| الأنهار)، مقال، 19أغسطس 2020

[2] تعريف النهر الدولي – كنوز القانون: القانون الدولي: القانون الدولي العام: كنوز.

ولكن يعيب هذا التعريف انه ينظر نظرة ضيقة يحصر أهميتها في مجال الملاحة فقط[1].

وعندما نصت لجنة القانون الدولي لدراسة وضع قانون استخدام المجاري المائية الدولية بتحديد المقصود المائي الدولي على النحو التالي:

أ- يقصد بالمجرى المائي شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة.

ب- يقصد بالمجرى المائي الدولي "أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.

إذا أن النظرة إلى النهر الدولي اليوم، تتم من خلال مفهوم واسع هو "**المجرى المائي الدولي**" الذي يتضمن بالإضافة للأنهار ومساحات من المياه العذبة الأخرى، مثال البحيرات والقنوات والخزانات والمياه الجوفية أي أن النهر الدولي هو جزء من المجرى المائي الدولي[2].

الفرع الثاني: التصنيف القانوني الدولي للأنهار

فكرة التمييز بين أنواع الأنهار لم تكن معروفة أو متداولة قبل نشوء أو ظهور مفهوم السيادة. كما تجدر الإشارة على أن القانون الدولي العام صنف الأنهار إلى ثلاثة أنواع وذلك حسب مركزها القانوني، ولاسيما ان لكل نوع قواعد خاصة يخضع لها سواء من حيث الملكية أو الاستغلال أو الملاحة وهذا ما سيتم توضيحه.

النوع الأول: الأنهار الوطنية

تعرف الأنهار الوطنية بكونها تلك الأنهار التي (لها مجرى مائي يقع من منبعه إلى مصبه في إقليم دولة واحدة كنهر بردي في سورية ونهر البارد في لبنان ونهر السين في فرنسا ونهر التايمز في انكلترا)[3].

ويخضع النهر الوطني لسيادة الدولة التي يجري في إقليمها وعليه فأنها وحدها لها حق تنظيم الاستفادة من مياهه وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية الاقتصادية.

النوع الثاني: الأنهار الحدية أو المتاخمة

[1] كنوز (مجلة كنوز القانون، كنوز القانون الدولي)، تعريف النهر الدولي.

[2] صلاح الحديثي هالة، الانهار وطبيعتها القانونية (نهر الفرات انموذجا)، كلية القانون جامعة كركوك، نوفمبر 2013

[3] مجلة كنوز القانون، مرجع سابق.

هذه الأنهار تستخدم حدا بين دولتين أو أكثر من دولتين أي أنها تسير بمحاذاة حدود الدول وتشكل حدودا دولية لها مثل نهر شط العرب بين العراق وإيران. وتثير هذه الأنهار مشاكل تتعلق بقياس حدود الدول وتشكل حدود الدول النهرية وما يتعلق بها من نواحي سياسية وعسكرية وأمنية.

النوع الثالث: الأنهار المتتابعة أو المتعاقبة

وهذه الأنهار تخترق في مجراها إقليم دولتين أو أكثر من دولتين بالتتابع وتكون الدولة النهرية هنا دولة منبع أو دولة مصب النهر أو دولة المجرى الأوسط للنهر مثل نهر النيل الذي يجري في أقاليم عشر دول إفريقية[1].

ثالثا الأحكام القانونية في تنظيم الأنهار الدولية

أصبحت الثروات المائية تستخدم لغايات متعددة ليس فقط للملاحة والتنقل كما كان الحال سابقا، ولكن أيضا بقصد الزراعة والري وتوليد الطاقة الكهربائية، وكذلك للاستخدامات الصناعية والمنزلية والتجارية والسياحية والصحية. وهنا أصبح ممكنا احداث تغييرات كبيرة على مجرى المياه، مما قد يؤدي إلى نشوب الخلافات بين الدول. فبسبب الأعمال والمشاريع الضخمة تستطيع دولة ما أن تحتفظ لنفسها بكميات كبيرة من المياه، مما يعني حرمان جيرانها الواقعة أقاليمهم على النهر من استغلال هذه المادة الحيوية بما يتناسب ومصالحهم المشروعة. وهذا ما يحصل حاليا لبعض الدول العربية في أحواض الفرات\دجلة\شط العرب والأردن ووادي النيل وفي الأراضي المصرية المحتلة فعليا.

وقد مرّ القانون الدولي عبر تطوّره التاريخي الطويل بمرحلتين مهمتين. فقد انبثق أصلا من قاعدة ترسيخ حرية الملاحة النهرية في المجاري المائية القابلة للملاحة، ثم انتقل فيما بعد إلى الاهتمام على نحو رئيسي بموضوع تنظيم استخدامات المجاري المائية الدولية لغايات أخرى غير الملاحة (زراعة، صناعة، توليد طاقة كهربائية...) وفيما بعد تمّ استخراج ما استقر عليه التعامل الدولي بهذا الصدد من قواعد ومبادئ عامة، وتقنينها ضمن ثلاث اتفاقيات عامة:

- اتفاقية برشلونة لعام 1921م حول نظام الأنهار القابلة للملاحة.
- واتفاقية جنيف لعام 1923م حول تجهيز الطاقة المائية التي تهم عدة دول.

[1] زيتون جوزيف، الأنهار الدولية، قانون المجاري المائية الدولية، (الموسوعة العربية – ماهر ملندي)، 17 نوفمبر 2024.

– وأخيرا اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997م حول القانون المتعلق باستخدامات المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحة[1].

لقد كانت اتفاقية جنيف عام 1923م أول انجاز دولي يتعلق بموضوع القوانين الناظمة لاستخدام المجاري المائية المشتركة والتي وقعتها الدول الأعضاء في عصبة الأمم المتحدة[2].

كما أشارت الاتفاقيات (المعاهدات) الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لقضايا المياه، كحقوق الطفل (1989) في المادة 24، الفقرة 2، التي تطالب الدول الأطراف بمكافحة الأمراض وسوء التغذية عبر توفير الأغذية الكافية ومياه الشرب النقية والمادة 27، الفقرة الثانية التي تتحدث عن تأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل، واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التّميز ضد المرأة (1979) في المادة 14، الفقرة الثانية \ (للمرأة الحق في الإمداد بالكهرباء والماء والنقل والاتصالات)[2].

واعترفت معاهدات دولية أخرى بالحق الإنساني في المياه، كالمواد 20 و26 و29 و46 من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (1949)، والمادتين 54 و55 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف.

وقد حاول معهد القانون الدولي التقليل من المصاعب التي يثيرها استعمال الأنهار الدولية من الناحية الصناعية والزراعية بين الدول المعنية، بدعوة الدول كلها التي يجري النهر الدولي في أراضيها أو يخترق قسماً منها لأن تأخذ من مياهه ما يلزم لسد حاجتها، ولكن بشرط ألا يؤدي عملها إلى إيقاع الضّرر بغيرها من الدول المشتركة معها في النهر[3].

إلى جانب هذه الاتفاقيات هناك العديد من المؤتمرات الدولية واللقاءات المنعقدة في هذا الشأن منها: –

أولا: إعلان "استوكهولم" الذي تم في عام 1972م، حيث اجتمع وزراء البيئة في جميع أنحاء العالم في "استوكهولم" في محاولة للحد من تدهور الموارد الطبيعية.

---

[1] بوساق يازيد، مرجع سابق ص61.

[2] شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، رؤى استراتيجية، جامعة غادي عياد، جانفي 2013 ص82.

[3] المرجع نفسه، ص 83.

ثانيا: المؤتمر العالمي للمياه الذي أقامته الأمم المتحدة في 25مارس 1977م في الارجنتين والذي حضرته حوالي 116دولة، وحوالي 54 منضمة دولية و47 منضمة غير حكومية وقد قدمت الأمم المتحدة رؤيتها حول العديد من قضايا المياه مثل مشاكل الري، وإدارة الموارد البيئية.

ثالثا: المؤتمر الدولي للمياه والبيئة انعقد في ايرلندا من 26 إلى31جانفي 1992م قامت بتنظيمه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون مع وزارة البيئة، حيث حثت الدول المشتركة في مجرى مائي واحد على التعاون بينها[1].

رابعا: قمة الألفية التي نظمتها الأمم المتحدة عام 2000 هدفها تقليص نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه صالحة للشرب، إضافة إلى وقف الاستغلال غير الرشيد للمياه.

خامسا: صدور قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2 ديسمبر2003 تحت رقم 217/58بعنوان الماء من أجل الحياة[2].

المطلب الثاني نهر النيل والمنشئات الدولية

يشكل نهر النيل ظاهرة جغرافية فريدة في شمال إفريقيا، فهو النهر الوحيد الذي استطاع أن يشق طريقه فيها ويحمل جزءا من مياه إفريقيا الاستوائية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر قفار الصحراء الكبرى. وذلك بعد أن يقطع رحلة طويلة عبر الصحراء الكبرى ينساب فيها لمسافة 2700كيلومتر فيما بين العطبرة والبحر دون أن يلتقي رافدا واحدا أو أي كمية تذكر من المياه، وتعتبر هذه الرحلة فريدة في بابها وظاهرة نادرة من الظواهر الجغرافية، إذ لا يكاد يكون هناك نهر أخر تمكن من الجريان لهذه المسافة عبر القفار دون أن تتبدد مياهه أو تتساقط الرواسب التي يحملها في دلتا داخلية قبل أن يصل للبحر[3].

[1] شرمالي تسعديت، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية دول حوض النيل انموذجا (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2013\2014

[2] المرجع نفسه، ص48.

[3] رشدي سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال الطبعة الاولى 1993، ص26.

إلا أنّ دول منابع نهر النيل تريد الاستخدام أو استخدمت ما يجري في أراضيها من مياه النيل وفروعه بحسب ما تراه مناسبا لها، بصرف النظر عن الاتفاقيات الدولية السابقة والتي لا تعترف بها.

ورغم الجهود والمحاولات لإقامة نظام قانوني لنهر النيل إلا أنه لا توجد حتى الآن اتفاقية واحدة تجمع كل دول حوض النيل.

الجدول رقم 2: يبين أهم الاتفاقيات المبرمة حول نهر النيل مرتبة ترتيبا كرونولوجيا.

1902	إبرام معاهدة بين بريطانيا (ممثلة لمصر والسودان وأوغندا) وإيطاليا (ممثلة للدول التي كانت تحتلها من دول الحوض)
1906	اتفاقية بين بريطانيا وبلجيكا (ممثلة للكونغو)
1925	مذكرات متبادلة بين كل بريطانيا وايطاليا
1929	اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا (السودان + كينيا + أوغندا)
1953	اتفاق بين مصر وبريطانيا بإنشاء سد أوين بأوغندا لاستخدامه في أغراض الري في مصر وتوليد
1959	اتفاق المياه بين مصر والسودان بعد إقامة السد العالي
1991	اتفاق بين مصر وأوغندا على توسعة أوين لزيادة الفائدة للبلدين
1992	بداية مشروع "التيكونيل" لتبادل الفني والتعاون المشترك لتنمية حوض النيل، بين دول الحوض والذي استمر 06سنوات حتى انتهى 1998
1993	وضع إطار عام للتعاونبين مصر واثيوبيا
1998	تشكل اللجنة الاستشارية الفنية لوضع إستراتيجية للتحرك على مستوى حوض النيل، وطرح فكرة مجلس وزراء النيل وتم العمل على محورين أساسيين هما: تنمية مشروعات الرؤية المشتركة، وتنمية الاحواض الفرعية
2002	مؤتمر النيل لتبادل وجهات النظر والخبراء بين دول الحوض وبعضها
2007	تم التخطيط للاتفاقية في اجتماع وزراء الحوض، لكن تم تأجيله بناء على طلب مصر، قررت دول المنبع في اجتماع أخر لوزراء دول الحوض عقد في كنشاسا في ماي 2009

2009	عقد اجتماع وزراء دول الحوض في كنشاسا للتوقيع على الاتفاقية الإطارية، ولعدم توقيع جميع الدول، تأجل الاجتماع إلى أفريل2010 في شرم الشيخ
2010	في ماي 2010 وقعت كلا من إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، ورواندا، وتنزانيا اتفاقية للمطالبة بزيادة حصتها من مياه نهر النيل وسميت بالاتفاقية الإطارية الشاملة (CFA)، الأمر الذي عارضته بقوة كل من مصر والسودان، أما بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية فلم يوقعا على الاتفاقية حتى ذلك الحين الاتفاقية

المصدر: عمرو رضا بيومي سد النهضة بين الأمن القومي والقانون الدولي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، ص30.

ثانيا: تعريف المنشئات المائية

عرف الإنسان منذ آلاف السنين العديد من الطرق لتجميع المياه واستعمالها عند الحاجة، ولعل أهم ما شيده الإنسان على مر التاريخ هي السدود المائية باختلاف أحجامها، والتي أصبحت مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية.

أولا: تعريف السد: السد هو هيكل اصطناعي مبني على نهر أو مجرى مائي آخر والغرض الأساسي منه هو تخزين والتحكم في تدفق المياه. يختلف حجمها وغرضها بشكل كبير من مشروع إلى آخر.

ومن بين الاستخدامات الأكثر شيوعًا للسدود هو توليد الطاقة الكهربائية توفير مياه الشرب وري المحاصيل والسيطرة على الفيضانات. باختصار، السدود هي أدوات بشرية مصممة لتعديل وإدارة دورة المياه الطبيعية[1].

ثانيا: أهمية السدود: تعتبر السدود من الإنجازات الهندسية البارزة الت أنشأها الإنسان عبر الزمن في مجاري الأنهار أو المسطحات المائية الأخرى، بهدف احتجاز المياه. ومع تطور الزمن واحتياجات البشرية، زادت استخدامات السدود بشكل بارز، ومن بين هذه السدود، يعد سد جاوا أو جاوه في الأردن من أقدم السدود على مستوى العالم.

[1] مجلة هيس، "ما هو السد وكيف يؤثر على الانهار؟" رنوفابل. بلوق.

خلاصة الفصل

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول بأن الأمن المائي جزء لا يتجزأ من الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والصحي، ولا أمن قومي دون تحقيق الأمن الاقتصادي، الذي بدوره يقوم على الأمن الغذائي، ولتحقيق الأمن الغذائي وتأمين المزيد من الحاجات الغذائية يجب توافر المياه، وليس هناك شك في العلاقة العضوية بين الأمن المائي والاستقلال الاقتصادي والسياسي.

الفصل الثاني

المحددات الداخلية والإقليمية للمياه في حوض النيل وسد النهضة

الفصل الثاني: المحددات الداخلية والإقليمية للمياه في حوض النيل وسد النهضة

يتناول هذا الفصل المحددات المائية من حيث الموارد والاحتياجات لكل من مصر ودول حوض النيل، ومدى توفر هذه الموارد من مختلف المصادر من مياه جوفية، ومياه الأمطار والسيول...إضافة إلى مختلف المصبات الأخرى التي تتوافر لبعض دول حوض النيل دون الأخرى ومدى انعكاسها على أمنها المائي.

المبحث الأول: المحددات المائية في حوض النيل

يناقش هذا المبحث المحددات المائية في حوض النيل، حيث تتميز دول منابع النيل، محل الدراسة، بمجموعة من السمات الجغرافية والسكانية المؤثرة في مطالبها المائية، كما تتشابه في ظروف كثيرة منها التاريخية، والبشرية والثقافية وغيرها، إلا أن لكل دولة ظروفها السياسية والخاصة التي تتأثر بها وتؤثر فيها فقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعض التطورات فيما يتعلق باستخدام المياه في حوض النيل.

المطلب الأول: الموارد والاحتياجات المصرية من المياه

يستهدف هذا المطلب دراسة الموارد والاحتياجات المائية المصرية الحالية والمستقبلية بهدف التعرف على مدى أهمية زيادة الموارد المائية المصرية من خلال التعاون المستقبلي مع دول حوض النيل. ويمكن حصر الموارد المائية المصرية في العناصر الآتية:

1-1- **نهر النيل:** نشير إلى أن إطلاق كلمة النيل على النهر الجاري في مصر قد تأخر، فكان يعرف في السابق باسم "حابي" إله النهر كما كان يدعى "بي يوما" أو النهر فقط. ربما كان اليونانيون القدماء هم من أطلق اسم نيولوس (Neilos) على النهر. لكن الرأي الأكثر انتشارا يعتبر اسم النيل ينحدر من لفظ "أيال" القبطي بمعنى النهر العظيم بعد أن أضيف له المقطع "ني" استنادا إلى ذلك فإن اسم النيل قد ظهر مكون من "ني" و"أيال" فأصبح "نيالوس"[1].

والنيل أطول نهر في العالم ويغطي حوضه عشر مساحة القارة الإفريقية وتأتي معظم روافده إن لم تكن كلها من الدول الإفريقية المجاورة للسودان وتشترك في حوضه عشر دول يسكنها أكثر من 200مليون نسمة. ويختلف اعتماد دول الحوض على موارد النهر المائية بحسب الظروف المناخية السائدة وكمية الأمطار الساقطة وأكثر الدول اعتمادًا على النيل هي مصر والسودان وإثيوبيا على التوالي ويسكن نصف سكان الحوض في هذه الدول الثلاث[2].

---

[1] خادم منذر، مرجع سابق، ص44-45.

[2] السيد البشرى، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم، الرياض، الطبعة الأولى 1998م/1419هـ ص 21.

فبينما تعتمد مصر اعتمادًا كليًا على النيل في مواردها المائية، يعتمد السودان على النهر بمقدار 65% ويكون اعتماد إثيوبيا أقل بكثير من ذلك. أما دول البحيرات الاستوائية المشتركة في حوض النيل فيظل اعتمادها على مياه النيل هامشيا وذلك لما تستقبله من أمطار كافية ويعد صرف النيل (3000 م^3) متواضعا قياسا بالأنهار العالمية الأخرى مثل الأمازون (180000 م^3) والكونغو (41000 م^3) والجانج (39000 م^3)[1].

يعتبر نهر النيل نهرا مركبا نتج عن عدد من الأحواض المستقلة بعضها ببعض بأنهار، ويبلغ طول نهر النيل 6825كم.

ولا ينطبق التقسيم التقليدي للأنهار على مجرى نهر النيل، ولكن يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم عريضة أو أنواع من الأقاليم: المنبع المصدر أو إقليم التصدير والإرسال ويتمثل في هضبة البحيرات والحبشة، ثم المجرى أو الممر أو إقليم المرور "السودان" فالمصب أو إقليم الاستقبال "مصر".

1-2: وصف نهر النيل:

يستقبل النيل مياهه من مصدرين رئيسيين: الأول إقليم البحيرات الاستوائية، والثاني الهضبة الإثيوبية.

أولا: المنابع الاستوائية، تضم المنابع الاستوائية المجاري النهرية والبحيرات التي تقع في هضبة البحيرات والتي تضم مجموعتين:

الأولى مجموعة بحيرة فكتوريا وتضم حوض بحيرة فيكتوريا وحوض بحيرة كيوجا اللتين تتجمع مياههما في نيل فيكتوريا[2].

الثانية المجموعة الألبرتية فتضم حوضي بحيرتي جورج وإدوارد وحوض نهر السمليكي الذي يصل بين بحيرتي إدوارد ألبرت، بالإضافة إلى حوض بحيرة ألبرت التي يخرج منها نيل ألبرت، ومن مياه ألبرت ومياه السيول على جانبيه تتكون جملة تصرف النهر الذي ينحدر إلى نيمولي حيث يعرف النهر بعد ذلك ببحر الجبل.

[1] المرجع نفسه، ص21.

[2] حجازي خالد، ومخيمر سامر، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت، ماي 1996، ص17.

ثانيا: المنابع الإثيوبية فثمة ثلاثة روافد رئيسية هي: نهر السوباط، النيل الأزرق، نهر عطبرة. ويعزى الفضل لتلك الروافد الثلاثة في استمرار جريان النيل حتى البحر المتوسط. وينتج نهرال سوباط عند التقاء رافدين: "بيبور" و"باور" بينما يبدأ النيل الأزرق من بحيرة تانا التي يبلغ ارتفاعها 1840 مترا ومساحتها 3060 كم مربع ويتجه النيل الأزرق نحو الجنوب الشرقي في البداية ثم يدور نصف دورة قبل أن ينحدر نحو الشمال الغربي إلى سهول السودان، ويعد النيل الأزرق أعظم روافد النيل وأغزرها مياها لكثرة ما يتصل به من روافد[1].

وينبع نهر العطبرة من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة تانا ويتجه نحو الشمال الغربي ليلتقي "بالنيل النوبي "وهو الاسم الذي يطلق على الجزء الممتد من الخرطوم إلى أسوان ويظم الجنادل الستة التي تعد أهم ما يميز النيل النوبي، أما الجزء الأخير من النيل "النيل الأعظم" فيمتد من أسوان لينتهي إلى البحر الأبيض المتوسط.

الجدول رقم 3: مساهمة الأنهار الرئيسية في مجرى نهر النيل

منطقة المصدر	النهر	كمية المياه بمليارات الأمتار المكعبة	نسبة مساهمة كل نهر
إثيوبيا	النيل الأزرق	44,5	57,7
شرق أفريقيا	بحر الجبل	13	%10,5
إثوبيا	عطبرة	11,5	%13,7
إثيوبيا	السوباط	11	13,1
الإجمالي		84	%100

المصدر: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية (الاسكندرية، منشأة المعارف، 2001)، ص38.

2-1 المياه الجوفية:

تتواجد فوق الصخور الرملية طبقات متعاقبة من الحجر الجيري يصل سمكها إلى أكثر من 3000 متر وتعتبر من التكوينات الحاملة للمياه الجوفية. إضافة إلى مجموعات متنوعة من الراوسب: منها:

[1] المرجع نفسه، ص18.

أ/الرواسب الهوائية تتواجد بها المياه الجوفية.

ب/الرواسب الغرينية وهي تنتشر في مجرى نهر النيل والدلتا.

ج/الرواسب البحيرية

وتوجد في المناطق الشاطئية. لمصر ثلاث خزانات رئيسية:

1. خزانات حوض وادي النيل والدلتا وهو ذو كفاءة عالية من حيث النقل والتخزين أما من حيث التغذية من الجوانب فهو محدود.

2. خزانات الحجر الرملي النوبي في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالي وهي من أكبر خزنات المياه الجوفية.

3. خزانات الصخور الجيرية المتشققة[1].

3-1 الأمطار والسيول:

تقع مصر في المنطقة الجافة حيث يقل الهطل بحيث لا يعود يكفي لتطوير زراعة مستقرة. ويكاد يقتصر هطول المطر في مصر على المناطق الساحلية، فيصل معدله إلى 200 ملم سنويا في أقصى الشمال الشرقي عند رفح، و110 ملم في الشريط الساحلي المحاذي لوسط الدلتا، ولا يزيد على 15ملم في القاهرة. وتتعرض المناطق الشرقية المطلة على البحر الأحمر وبعض مناطق جنوب سيناء من سنة لأخرى لعواصف مطرية تسبب السيول الجارفة كما حدث مثلا في خريف 1996[2].

يقدر اجمالي ما يسقط من أمطار في مصر بحدود 15 مليار م^3 لا يستفاد منها بالزراعة إلا بنحو 1,4 مليار م^3 موزعة على سيناء بنحو 400 مليون م^3 ويستخدم نحو 300 مليون م^3 للمعاونة في ري المحاصيل الشتوية في الدلتا[3].

[1] أبو العز محمد صفي الدين، "بحوث ندوة المياه في الوطن العربي"، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة (26-28 نوفمبر 1994)، ص148.

[2] منذر خادم، مرجع سابق، ص59-60.

[3] المرجع نفسه، ص63.

1-4 إعادة استخدام المياه:

لقد بدأ الاهتمام بتزايد المورد المائي مؤخرا، وخصوصا بعد أن تطورت تقانة معالجة مياه الصرف الصحي من جهة وبسبب الضغوطات الناجمة عن قضية البيئة وضرورة المحافظة عليها ومنع تلوث النيل من جهة أخرى.

وترجع أهمية إعادة استخدام مياه الصرف إلى استقطاب الفواقد المائية، وإعادتها إلى شبكة الري، وبالتالي رفع كفاءة تلك الشبكة ويصل حجم ما يعاد استخدامه حاليا إلى 4,5 مليار م^3 سنويا[1].

تصل نسبة تكرار استخدام المياه في مصر في الوقت الحاضر حوالي 20 % يمكن تزداد بزيادة عدد مرات استخدام المياه كذلك فإن كميات قليلة من مياه الصرف الصحي والصناعي تجرى معالجتها واستخدامها وإن كان المستقبل يبنى بإمكانية إعادة استخدام كميات أكبر من هذه المياه.

1-5 إعذاب مياه البحر

تتميز مصر بشواطئها البحرية الطويلة التي تقع على البحر الأحمر والبحر المتوسط وخليج السويس وخليج العقبة وبالتالي هي تملك احتياطا كبيرا من المياه المالحة. لكن بسبب التكاليف العالية لإزالة الملوحة لا تستفيد مصر عمليا من هذا المصدر المائي[2].

ومن المتوقع أن يقلل تطور تقانة تحلية المياه المالحة وتقانة الطاقة الشمسية مستقبلا من هذه التكلفة، مما يتيح إمكانيات أكبر للاستفادة من موارد المياه البحرية.

[1] بوساق يازيد مرجع سابق، ص70.

[2] خدام منذر، مرجع سابق ص63.

خريطة (رقم01): مصادر مياه النيل

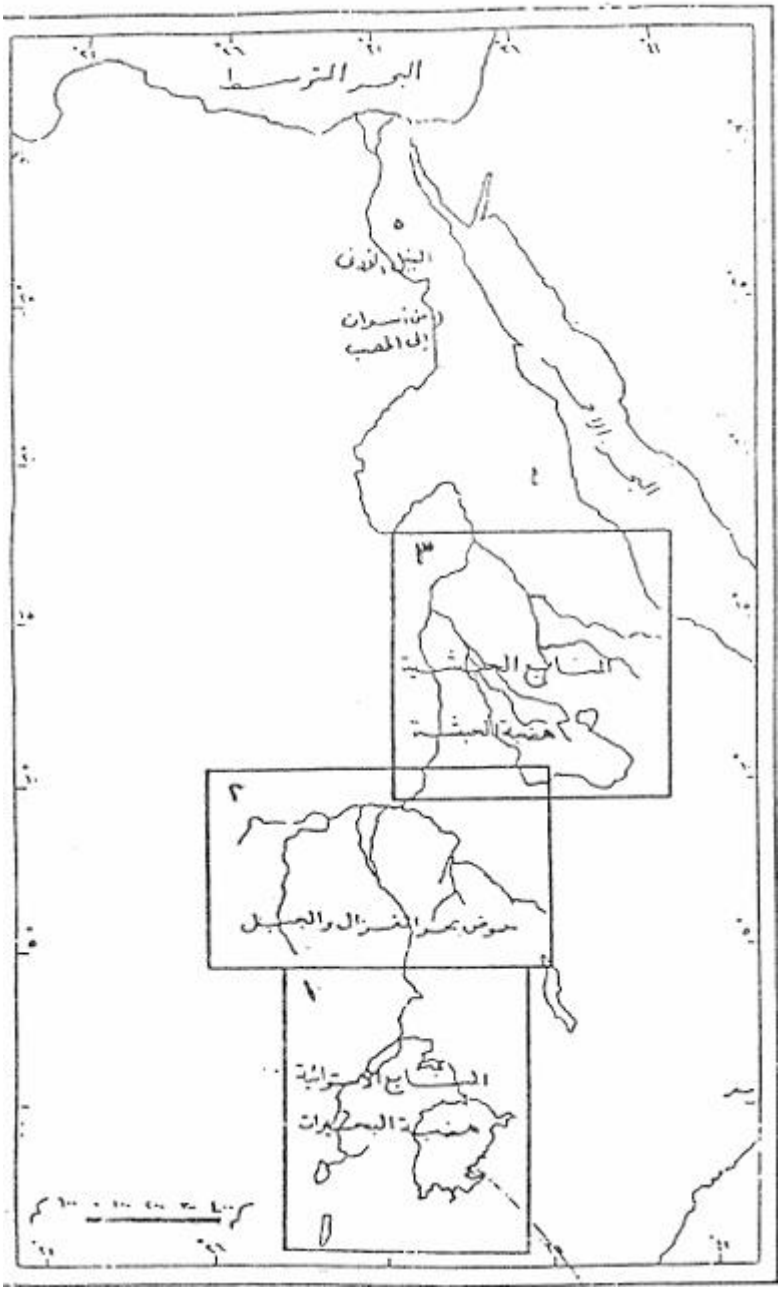

المصدر: رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، (الإسكندرية، منشأة المعارف)، 2001، ص40.

الجدول رقم 4: يبين الإرادات المائية المصرية

المورد المائي	1981-1980		1988-1987		1992-1991	
	مليار م^3	نسبة مئوية	مليار م^3	نسبة مئوية	مليار م^3	نسبة مئوية
الإرادات المنصرفة خلف السد العالي	56,6	93,09	52,8	88	55	84,87
مياه الصرف الزراعي	2,5	4,1	4,6	7,66	6,5	10,03
المياه الجوفية	1,7	2,8	2,6	4,34	3,3	5,10
المجموع	60,7	100	60	100	64,7	100

المصدر: منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص64.

لا يرد في الجدول ذكر للأمطار كمورد مائي والذي تقدره مصادر وزارة الأشغال بنحو 1,3 مليار م^3. وتتوقع مصادر مجلس الشورى إمكانية التوسع في إيرادات الصرف الزراعي لتصل إلى 7 مليارات م^3 في عام 2000، وان يزداد السحب من المصادر الجوفية ليصل إلى 4،9 مليار م^3.

يغيب عن الجدول أيضًا إيراد الصرف الصحي الذي يمكن أن يؤمن مالا يقل عن 8 مليارات م^3 بالإضافة إلى الإمكانيات الكبيرة لتنمية مشاريع أعالي النيل. إجمالي القول إن ما هو متاح من موارد المياه في مصر لا يقل عن 65 مليار م^3 سنويا، ويمكن زيادته إلى 84 مليار م^3 في عام 2000 عند استكمال مشاريع الصرف الصحي والزراعي المقترحة[1].

[1] يوسف محمد حمادة عبد الرحمن، "الموارد المائية المتاحة في ظل التغيرات الاقليمية وامكانية تنميتها" المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ع الرابع-ديسمبر 2016.

2/الموارد المائية المتاحة في ظل التغيرات الاقليمية وامكانية تنميتها

الموارد المائية الحالية بالاستخدامات المائية الحالية يتضح أن الموارد المائية الحالية تقل عن الاحتياجات المائية الحالية بحوالي 16،4مليار متر مكعب كما يتضح من بينات الجدول [1]:

الجدول رقم 5: موازنة الموارد المائية المتاحة بالاستخدامات المائية عام 2016/2015

الموارد المائية المتاحة	الكمية	%	الاستخدامات المائية الحالية	الكمية	%
الموارد المائية من نهر النيل	57,5	67,5	الاستخدامات المائية لأغراض الزراعة	81,7	81,4
الموارد المائية من المياه الجوفية	8,3	9,4	الاستخدامات المائية لأغراض الشرب	11,7	11,5
الموارد المائية من مياه الأمطار	1,4	1,6	الاستخدامات المائية لأغراض الصناعة	2,9	2,9
الموارد المائية من مياه الصرف	8,5	12,9	الاستخدامات المائية لأغراض الثروة السمكية الاستخدامات للملاحة والكهرباء والموازنات	0,1 4,2	0,1 4,1
اجمالي الموارد المائية المتاحة	**85,2**	**100,0**	**اجمالي الاستخدامات المالية الحالية**	**101,6**	**100,0**

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الري والموارد المائية، 2016، وزارة الموارد المائية والري، السياسة المائية المستقبلية، بيانات غير منشورة.

المطلب الثاني: الموارد والاحتياجات المائية لدول حوض النيل

تتفاوت هذه الدول من حيث اعتمادها على مياه نهر النيل حيث تعد مصر الأكثر اعتمادًا على مياهه والمؤكّد أن مشكلة المياه لا تنحصر في مصر وحدها ولكنها مشكلة تعاني مناطق عديدة. ومن المتوقع تفاقم تلك المشكلات مع التزايد السكاني في منطقة حوض النيل. ويمكن تناول الموارد واحتياجات الدول حوض النيل من خلال:

01-الموارد والاحتياجات المائية لإثيوبيا:

وفقا لقاعدة بيانات الموارد المائية في أفريقيا ودول حوض النيل فإن الموارد المائية الإثيوبية هي:

ـ حجم المياه الخضراء (مياه الأمطار) في إثيوبيا والذي يصل إلى أكثر من 935 مليار متر مكعب سنويا من المياه، وان 94 بالمئة من أراضي إثيوبيا خضراء، يوجد في إثيوبيا أكثر من 12 حوض منها 8 أحواض أنهار، الوادي المتصدع الإثيوبي يتخلل الهضبة العالية وهو المسؤول عن خلق حوض البحيرات، أكبر أنهار إثيوبيا هو نهر أباي أو النيل الأزرق، الذي يتغذى من بحيرة تانا، أثيوبيا تقوم بالسحب من بحيرة تانا للزراعة دون حساب، إمكانيات المياه الجوفية في إثيوبيا تصل إلى إجمالي 40 مليار متر مكعب سنويا[1].

وفيما يخص الإحتياجات المائية لإثيوبيا فقد عملت إثيوبيا على ضمان الأمن الغذائي لسكانها حيث أكدت أنه من المستحيل التخلي عن برنامج تطوير الأراضي عن طريق الري، كما أكدت الحكومة الاثيوبية على السيطرة المصرية للمياه التي تتدفق إلى أراضيها خاصة بين عامي 1990-1997 وقالت بأنها كانت السبب الرئيسي في عدم ري حوالي 28000 هكتار من الأراضي، وتسعى إثيوبيا إلى استغلال 3700000 هكتار من الأراضي وذلك من خلال تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال إنشاء مشاريع للري على نهر النيل من أجل الحصول على كميات أكبر من المياه[2].

ـ الموارد والاحتياجات المائية للسودان

تشترك السودان مع مصر في أهم مصدر للمياه لكليهما، أعني نهر النيل، غير ان السودان على خلاف الحال في مصر يوجد فيه مصدر مائي مطري مهم جدا[3].

فالمنطقة الممتدة من الخرطوم إلى الجنوب والشرق تسقط فوقها الأمطار بغزارة يتجاوز معدلها حدود الـ 500ملم سنويا، وهي كميات تكفي لتنمية زراعة الحبوب والأشجار المثمرة والمراعي[4].

---

[1] حسان أحمد، "مقارنة بالأرقام بين الموارد المائية الأثيوبية والمصرية"، موقع اجري توداي، 27 مارس 2021.

[2] بوساق يازيد، مرجع سابق، ص74.

[3] خدام منذر، مرجع سابق، 64-65.

[4] المرجع نفسه، 65.

تقدر حصة السودان من مياه النيل 18,5 م^3 في العام يستغل السودان منها حاليا حوالي 12,2 مليار م^3 تبلغ الكمية الاجمالية لنهر النيل ورافديه الرئيسين، والنيل الابيض النيل الأزرق وأنهار عطبرة والرهد والدندر حوالي 50 مليار متر مكعب، يلعب النيل دورا حيويا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي علاقات السودان الخارجية خاصة مع دول حوض النيل، تستغل مياه النيل وروافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الرصيرص وسنار وخشم القربة وفي الملاحة وصيد الأسماك اتفاقية مياه النيل لعام 1959 منحت مصر 55,5 مليار م^3 سنويا من مياه النيل، والسودان 18,5 م^3، يزخر السودان بالعديد من البحيرات الداخلية والأودية الموسمية التي تلعب دورًا هامًا في حياة السكان الاقتصادية[1].

النيل الأبيض والذي يساهم بحوالي بـ 2/7 من مياه النيل وهو المصدر الرئيسي للمياه أثناء شهور الربيع. النيل الأزرق يبلغ طول النيل الأزرق 1653 كم ويساهم بحوالي 4/7 من إجمالي ماء النيل وكان العرب يسمونه قديما النيل الأخضر. كما توجد انهار موسمية 1. نهر القاش، 2. خور طوكر، 3. نهر عذبرة، 4. خور أبو حبل، 5. خور بركة، 6. بحر العرب.

تنتشر المياه الجوفية في أكثر من 50 بالمئة من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15،200متر مليار مكعب، كما تتوزع المياه الجوفية بين حوضين جوفيين.

1- الحوض النوبي الرسوبي في شمال غرب السودان

2- حوض تكوينات أم روابة في جنوب وسط السودان[2].

[1] عمر يحي أحمد، "مصادر المياه في السودان"، موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، الخميس 24 أفريل 2014.

[2] المرجع نفسه.

خريطة (رقم2): تبين رحلة لمنابع النيل وروافده

3-الموارد والاحتياجات المائية لدولة جنوب السودان

احتياجات جمهورية جنوب السودان من مياه النيل محدودة جدا في الوقت الحاضر. فكما ذكرنا من قبل فإن المشاريع القليلة القائمة في جنوب السودان، كما أن كميات الأمطار التي تهطل خلال جزء كبير من العام في أجزاء واسعة من جنوب السودان تكفي إلى حد كبير لتغطية احتياجات السكان الحالية في الزراعة والرعي، وقد تكون هذه ضمن العوامل التي بسببها لم تحظ قضية مياه النيل بأهمية وأولوية خلال مفاوضات السلام[1].

يقع حوالي 20 بالمئة من حوض النيل في جمهورية جنوب السودان، وهي الدولة الثانية مساحة في الحوض بعد جمهورية السودان التي يقع فيها حوالي 45 بالمئة من الحوض، كما أن حوالي 90بالمئة من جنوب السودان يقع داخل حوض النيل[2]. كما يمكن تصنيف السودان كدولة نيلية ذات اهتمامات عالية ودور كبير في نهر النيل، أسوةً بمصر والسودان وإثيوبيا.

وتعمل حكومة جنوب السودان على وضع سياسة زراعية لضمان الأمن الغذائي لسكانها، وستركز على الاهتمام بالزراعة القائمة على الأمطار، كما ستشمل السياسة خططا لزراعة المرورية بمياه النيل، وستعتمد مشاريع إمدادات المياه المنزلية للمناطق الحضرية والريفية في الغالب على نظم تجميع المياه والمياه الجوفية[3].

4 ـ الموارد والاحتياجات المائية لأوغندا:

تقع أوغندا على خط الاستواء في شرق أفريقيا، وتغطي مساحة تقدر بنحو 236.000 كيلومتر مربع في قلب الهضبة الأفريقية، تعد مساهما هيدرولوجيا رئيسيا في حوض النيل، وتشترك مع بحيرة فيكتوريا، أكبر بحيرة للمياه العذبة في أفريقيا، كينيا وتنزانيا.

ويقع معظم أوغندا على هضبة شرق أفريقيا، على ارتفاع يتراوح بين 800 و2000 متر فوق مستوى سطح البحر. تعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لمياه الشرب في أوغندا. تشكل

[1] سلمان محمد أحمد سلمان، "مياه النيل وعلاقة السودان وجنوب السودان"، الموسوعة السودانية للزراعة والأغذية، 2012/04/04.

[2] المرجع نفسه.

[3] بوساق يازيد، مرجع سابق، ص 77.

المياه الجوفية في 73 من أصل 98 شبكة إمدادات مياه حضرية نشطة وتخدم 75 بالمئة من المدن والبلدات و80 بالمئة من المناطق الريفية[1].

5 ـ الموارد والاحتياجات المائية لكينيا:

كينيا دولة استوائية تقع في شرق أفريقيا. تتميز بتنوع مناظرها الطبيعية وظروفها المناخية. يتجاوز عدد سكانها 55 مليون نسمة، ويشهد نموا متسارعًا. تلعب الزراعة دورا محوريا في اقتصاد كينيا، تعد المياه الجوفية مصدرا رئيسيا للمياه، إذ يعيش كثير من الناس في مناطق قاحلة وشبه قاحلة حيث تندر المياه السطحية. وفي المناطق الحضرية تزيد الكثافة السكانية العالية من الطلب على المياه، وتقدر إمكانات تخزين المياه الجوفية في كينيا بحوالي 619 مليون متر مكعب، بمعدل تغذية سنوي آمن يبلغ 193 مليون متر مكعب، ومع ذلك اعتبارا من عام 2012، لم يتجاوز معدل السحب الفعلي 7,21 مليون متر مكعب سنويا كما تواجه طبقات المياه الجوفية تحديات ناجمة عن الافراط في السحب[2].

6 ـ الموارد والاحتياجات المائية لتنزانيا:

وتمتلك تنزانيا سبع بحيرات كبيرة للمياه العذبة، وأهميتها بسبب بحيرة فكتوريا والأنهار التي تصب فيه، حيث تقع 49 بالمئة من مساحتها في تنزانيا. وتمتلك نحو 5,439 هكتار من البحيرات والمستنقعات، بنسبة بلغت حوالي 5,8 بالمئة من مساحة الأراضي، كما تمثل المياه الجوفية مصدرا رئيسيا للمياه في العديد من المناطق، إذ يبلغ حجم المياه السطحية فيها 54 مليار م^3، والجوفية حوالي 25 مليار م^3، وفيما يخص احتياجات تنزانيا المائية: فقد وضعت تنزانيا سياسة مائية عام 1991 وعدلتها عام 2002 انطلاقا من قناعتها ان مورد المياه محدود ويتوزع بشكل غير متساوي وأنه يجب أن يكون قطاع المياه ذات أولوية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الوطنية والحد من الفقر[3].

[1] أوغندا ملف المياه الجوفية في الدولة، هولندا، إقراك.

[2] كينيا، ملف المياه الجوفية في الدولة، إغراك.

[3] يازيد بوساق، مرجع سابق، ص 79.

المبحث الثاني: تجسيد مشروع سد النهضة

أعلنت إثيوبيا في فبراير 2011 عن مشروع بناء سد على النيل الأزرق، يحمل اسم مشروع سد النهضة أو الألفية، الكهرومائية (بقدرة 5،250 ميجاوات) على النيل الأزرق بمنطقة بني شنقول جوموز على بعد نحو 20 – 40 كيلومترا من حدود إثيوبيا مع السودان بتكلفة تبلغ نحو 4,8 مليار دولار. وقد أثارت الخطوة الإثيوبية جدلا واسعا، والأبحاث تؤكد أن سعة الخزان تتراوح بين 11,1 و24,3 مليار م^3 إلا أن تصريحات الإثيوبيين الأخيرة ذكرت أرقاما أخرى حول سعة الخزان وصلت إلى 62 ثم 67 مليار م^3 وكانت الدراسات حول سد النهضة قد بدأت منذ عام 1946 بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي في دراسة موسعة حددت 26 موقعا لإنشاء السدود أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق الرئيسي. وحمل سد الألفية في تلك الدراسة اسم سد بوردر[1].

بعد ان أعلنت الحكومة الإثيوبية تدشين المشروع وإسناده إلى شركة ساليني الإيطالية بالأمر المباشر وأطلقت عليه مشروع إكس، قامت بالفعل بوضع حجر الأساس للمشروع في الثاني من أبريل2011، وقررت إلى تغيير سد الألفية الكبير، ثم تغير الإسم للمرة الثالثة في الشهر نفسه ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير.

[1] شراقي عباس، "بين الجيولوجيا والسياسة رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبي"، مجلة السياسة الدولية، 2011/09/19.

الشكل رقم 2: جانب من أشغال بناء سد النهضة

المصدر: وكالة الانباء الدولية //internationalnewsagency. net:http

المطلب الأول الخصائص الفنية لمشروع سد النهضة:

الدراسات الحديثة بالسد غير معلنة، وذكرت الحكومة الإثيوبية أنها لن تكشف عن تلك الدراسات إلا بعد توقيع مصر الاتفاقية الاطارية لدول حوض النيل، لكن المعلومات العلمية المتاحة هي من خلال الدراسة الأمريكية التي أوضحت أن ارتفاع السد نحو 84,5 م وسعة تخزينه 11,1 مليار م^3 [1].

وفي سناريوهات أخرى، تصل سعة التخزين إلى 24,3 مليار م^3 عند مستوى 600 م للبحيرة. وطبقا لتصريحات وزير الري الإثيوبي، فإن ارتفاع السد يصل إلى 145 م بسعة

[1] المرجع نفسه.

تخزينية 62 مليار م^3. ازدادت إلى 67 مليار م^3 في تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي، التي لا توجد أي دراسة علمية منشورة تؤكد تلك التصريحات حتى الآن.

الموقع الجغرافي لسد النهضة:

يقع سد النهضة في نهاية النيل الازرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول جموز وعلى بعد حوالي 20–40 كم من الحدود السودانية، خط عرض 11° 6َ شمالا، 35° 9َ شرقا، على ارتفاع حوالي 500– 600 متر فوق سطح البحر، يصل متوسط الأمطار في منطقة السد حوالي 800 مم/سنة[1].

المطلب الثاني: طرق تمويل المشروع

تبلغ تكلفة إنشاء المشروع حوالي 4،8 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل التكلفة إلى حوالي 8 مليار دولار لتفادي المشاكل الجيولوجية التي تواجه السد في المستقبل وتكاليف الصيانة وقد زود السد بنظام دفاع، أسند المشروع إلى شركة ساليني الإيطالية.

والغرض من إنشاء سد النهضة توليد الطاقة بالأساس فهو غير موجه للإستخدام الزراعي حيث من المتوقع:

- إنتاج ما يقارب 5250 ميجا واط.
- توفير المياه لسكان منطقة بني شنقول.
- أغراض الشرب والزراعة.
- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان عند سد الروصيرص.
- تخزين طمي النيل الأزرق والذي يقدر بنحو 420 متر مكعب مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي[2].

[1] بوترعة فيصل، الامن المائي لدول حوض النيل–دراسة في تداعيات سد النهضة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020، ص69.

[2] صخري محمد، "قراءة في تحديات تحقيق الامن المائي العربي دراسة حالة –حوض نهر النيل"، الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية، 2025/04/04.

الشكل رقم 3: يوضح جغرافية سد النهضة

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast

المطلب الثالث: دور الأطراف الخارجية في تجسيد المشروع

جاء إعلان القاهرة قبولها دعوة وجهتها وزارة الخارجية الأمريكية لوزراء خارجية إثيوبيا والسودان ومصر للاجتماع بواشنطن للبحث في سبل حل الخلافات بشأن سد النهضة ليشير لتزايد الدور الأمريكي في قضية سد النهضة. وتاريخيا لم يتم التعبير عن الموقف الأمريكي من قضية بناء سد النهضة إلا من خلال عبارات دبلوماسية فضفاضة، مثل "نحن نعبر عن قلقنا

المتزايد من التوتر حول مياه نهر النيل، ونناشد كل الاطراف العمل معا لحل الخلافات حول سد النهضة عن طريق التعاون فيما بينهم".

لم ترد وزارة الخارجية الأمريكية على الجزيرة نت بخصوص دعوة وزراء مصر وإثيوبيا والسودان للاجتماع في واشنطن، إلا أن دبلوماسيا أمريكيا سابقا تحدث للجزيرة نت قائلا إن "الخوف من أن تلعب روسيا أو الصين دورا كبيرا في حل النزاع حول سد النهضة هو العامل الرئيسي الذي دفع واشنطن للتدخل، خاصة مع استضافة موسكو القمة الروسية الإفريقية[1].

وكانت موسكو قد عرضت بالقيام بدور وسيط بين مصر وإثيوبيا، وهذا ما سبب إزعاجا كبيرا لواشنطن حيث أنها أكبر جهة داعمة للدولتين من حيث كم المساعدات العسكرية والاقتصادية الذي يتخطى مليار دولار سنويا.

كما تعد إثيوبيا حليفا قويا لواشنطن في منطقة القرن الإفريقي، وشرق إفريقيا، وأشارت الدارسة لخدمة أبحاث الكونغرس إلى أن "إثيوبيا تلعب دورا هاما في مواجهة تنظيم القاعدة والجمعيات التابعة له في منطقة القرن الأفريقي"[1].

أولا الدور الإسرائيلي:

تستند الحركة الصهيونية منذ بازل 1898م إلى استراتيجية محددة تضع المياه في رأس قائمة أولوياتها، باعتبار أهميتها القصوى في هذه المنطقة من العالم المتسمة بالجفاف، إن الأطماع الجيوبوليتكية لبعض دول الجوار الجغرافي في المياه العربية مثل إسرائيل وتركيا، وقد وصفت بهذه الصفة لأنها أطماع خارج نطاق المعقول[2]، وتدخل فيها مصالح متشابكة ويصعب تحديدها، فإسرائيل شرهة للمياه شراهة لا تعادلها إلا شراهتها للأرض، حيث أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لقيام إسرائيل، فأعلنت العزم على تأسيس إسرائيل الكبرى من (النيل إلى الفرات) كما أن جميع حروب إسرائيل ضد العرب كان الماء عاملا محددا فيها[3]، ولدى تناول استراتيجيات إسرائيل المائية، لابد من تناول وحدة تحليل أوسع تتمثل في وجود إسرائيل ذاتها وسياستها التوسعية الاستيطانية العدوانية (بالضرورة) التي قادت إلى نشأة المشكلة المحورية في

[1] المصدر: الجزيرة نت.

[2] سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي، مرجع سابق ص 51.

[3] زكي يونس الطويل رواء، أزمة الماء في الوطن العربي، مرجع سابق، ص66.

الشرق الأوسط (الصراع العربي /الإسرائيلي) واستمرارها. لذا فإننا نتفق مع الرأي القائل إن تضخيم صلة المياه من شأنه تغليب عامل من عوامل الصراع العربي /الإسرائيلي على حساب جوهر الصراع، وهو وجود إسرائيل ذاتها، كما يجب التنبه إلى أن خطاب الأزمة (أزمة المياه) لم يشد على هذا النحو إلا باتجاه أزمة إسرائيل المائية إلى التفاقم، وتأتي تحركات إسرائيل المائية المهمة في المنطقة حيث[1]:

ـ تعددت المشروعات على محور النيل بغرض الحصول على مياه النيل لري النقب الشمالي مما يسمح بالتوسع في أعمال الاستيطان، ويبرز في هذا الصدد مشروع هيرتزل (1903) مشروع إليشع كيلي "مياه السلام "مشروع "مشروع أرلوزروف" وقد اهتمت إسرائيل بشكل خاص بالوجود في دول أعالي النيل بغية تكوين حلف استراتيجي تهديدي للمصالح العربية المصرية السودانية، وقد حظيت إثيوبيا باهتمام إسرائيلي خاص في هذا الصدد، حيث يتوافر إلى جانب الغرض النيلي غرض آخر يتمثل في التقاء مصالح إسرائيل وإثيوبيا في الحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

[1] سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، ص193/192.

الشكل رقم 4: الأطماع الإسرائيلية في أثيوبيا

المصدر:التدخل الإسرائيلي على ملف سد النهضة قراءة مصرية

https://www.qiraatafrican.com/home/new

كما أن الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل حيث يقوم الأمن القومي لإسرائيل على مرتكز أساسي وهو إنشاء دولة إسرائيل من الفرات إلى النيل ولكي تحقق ذلك توطد علاقاتها مع جميع الدول خاصة دول إفريقيا مستغلة ضعفها السياسي والاقتصادي، وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد طرحت مشروع الأمن المائي الإسرائيلي والذي نشر كدراسة مستقلة عام 1991 ويؤكد الإسرائيليون على الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب وبين الأطراف العربية من جهة وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى، ومن أهم ركائز المشروع الإسرائيلي للمياه هي نقل مياه النيل إلى شمال النقب حيث المشروع المصري لتزويد سيناء بالمياه يمكن مده إلى صحراء النقب[1].

[1] السيد الهلالي هالة، الأمن المائي المصري، مرجع سابق، ص115.

حيث تزعم إسرائيل بأنه هناك فائض متوقع من المياه في مصر وأمام هذه المزاعم الإسرائيلية تسعى إسرائيل بمساعدة أمريكية للسيطرة على مصادر المياه العربية بكافة الطرق من أجل تمويل مشروعاتها الكبيرة ومد مستوطناتها بالمياه اللازمة على حساب الأراضي الفلسطينية.

والجدير بالذكر أن الحرب الباردة التي تشنها إسرائيل في أعراض الأنهار تقوم على اتباع سياسة التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجي المشاركة في أحواض الأنهار لإشعارها بالظلم الناتج عن التوزيع الغير العادل، للمياه وقد برز ذلك واضحا في دول حوض النيل، الذي تستخدم إسرائيل مساعدتها المباشرة أو المساعدات الأمريكية لتأمين سيطرتها على بلدان إفريقيا التي تقع في حوض النيل مثل كينيا ورواندا[1].

وخلاصة القول بأن محاولة التغلغل الإسرائيلي في منابع النيل يمثل خطرا حقيقيا على الأمن لكل من مصر والسودان مما يتطلب تضافر كل الجهود لمحاصرة هذا التواجد ووقف نشاطها المعادي للقاهرة والخرطوم وسبيل ذلك هو قيام مصر والسودان بمراجعة سياستهما الخارجية وأطر التعاون وتبادل الخبرات بين دول حوض النيل[2].

ثانيا الولايات المتحدة الأمريكية:

يرتبط الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المياه بالمصالح الأساسية لها في المنطقة والتي تتمحور حول إنتاج النفط وممرات نقله، ودعم الوجود الإسرائيلي بغية استمرار إسرائيل في لعب دورها كأداة تيسر هذه السيطرة وتوقف أي قوى راديكالية في المنطقة عن إحداث أي تغيير من شأنه التأثير في المصالح الأمريكية الراسخة[3].

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة الخريطة الجيوبوليتيكية للسودان وخلق كيان موالي لها وهذا من شأنه التأثير على الصراع المائي من خلال تشكيل تحالفات إقليمية

[1] المرجع نفسه، ص115.

[2] بوترعة فيصل، مرجع سابق ص74.

[3] سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سابق ص184.

تؤثر على طبيعة التنافس الدولي فمحور أوغندا، أثيوبيا، كينيا، وجيبوتي يحظى بدعم أمريكي لاحتواء السودان ومشروعها الإسلامي ومن ناحية أخرى عن عزل إريتريا عن القرن الإفريقي[1].

ولوحظ أيضا أنه وبعد زيارة "براك أوباما "لأديس أبابا سنة 2015 م تغيير في السلوك الأثيوبي تجاه مصر، وأصبح أكثر تشددا وهذا من شأنه تغيير موازين القوى في المنطقة.

لكن أخيرًا بدا الاهتمام الأمريكي بالقضية متزايداً، وهو الاهتمام الذي يتزامن مع استمرار الحرب الروسية في أوكرانيا وفي إطار تحولات مستمرة بعيدا من النظام العالمي أحادي القطب الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

كما من المستبعد أن تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية موقفا أكثر حيادية لأن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على دفع مصر لتصدير غاز شرق المتوسط إلى أوروبا في ظل مساعي أمريكا والاتحاد الأوروبي لخفض واردات الغاز الروسي[2].

ثالثا القوى الأخرى التي لها دور في تجسيد المشروع

إن منطقة القرن الأفريقي وموقعها الاستراتيجي جعلها محل طموح للدول التي ترغب في توسيع نفوذها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، إضافة إلى تأثير إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، نجد الحضور الصيني.

فوفقا لموقع "أسيا تايمز" الصيني مولت بكين السد ولديها استثمارات تجارية كبيرة في اثيوبيا وأصول متعلقة بالأمن في القرن الأفريقي، كما أنها تدعم نظام عبد الفتاح البرهان في السودان، فضلًا عن أنها مستثمر مهم في مشروع العاصمة الادارية الجديدة في مصر[3].

وتأتي الصين على رأس الدول الممولة لسد النهضة الإثيوبي، حيث قامت الصين بتمويل التروبينات والمعدات الكهربائية المرتبطة بها بتكلفة 1,8 مليار دولار، للمساعدة في بناء خطوط النقل اللازمة من وإلى أديس بابا، لتقديم الخدمات اللازمة لبناء السد. كما كان للشركات الإيطالية دورا فيه حيث حصلت "ساليني إمبريجيلو" شركة البناء الإيطالية المتخصصة في بناء السدود، على عقد في بناء سد النهضة، خاصة وأن الشركة تملك سابقة أعمال في إثيوبيا قبل

[1] بوترعة فيصل، مرجع سابق، ص74.

[2] مجدي انجي، "لماذا تحاول أمريكا استرضاء القاهرة بورقة سد النهضة؟ مجلة عربية مستقلة، الخميس 28 أيلول

[3] المرجع نفسه.

سد النهضة، حيث عملت الشركة الإيطالية بنجاح في مشاريع أخرى داخل إثيوبيا. وكان رجل الاعمال السعودي (محمد العامودي) ذو الأصول الإثيوبية أول المتبرعين ضمن حملة تمويل سد النهضة بقيمة 88 مليار دولار[1].

المطلب الرابع سد النهضة من الفكرة إلى التجسيد

هذا المشروع الذي أعلن عنه في بداية 2011 م، فتح على أثيوبيا بابا من الخلافات مع مصر، وصلت في بعض المراحل إلى التهديد العسكري في محاولة لردع أثيوبيا عن المضي قدما في المشروع بين حق أثيوبيا في بناء السد وما وراءه من منافع وبين أثاره السلبية التي تخشاها مصر، حيث أبان الاستعمار البريطاني في بداية القرن العشرين حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق والتي تتعلق بتقسيم مياه نهر النيل، من أهمها اتفاقية 1902 م والتي تسمى اتفاقية أديس بابا وضعتها بريطانيا باسم السودان ومصر مع إثيوبيا يعد فيها الإمبراطور الإثيوبي بأن لا يقام أي مشروع على مياه نهر النيل الأزرق.

واتفاقية 1929 م وقعت بريطانيا هذه الاتفاقية بالنيابة عن تنزانيا، أوغندا وكينيا مع مصر، أعطت الحق لمصر بالاعتراض على أي مشروع يقام على نهر النيل دون موافقة مصر (حق الفيتو).

اتفاقية 1959 م بين مصر والسودان وتسمى باتفاقية حق الانتفاع الكامل من مياه النيل والتي زادت حصة المياه بموجبها بالنسبة للبلدين 55,5 بالمئة لمصر و18,5 بالمئة للسودان.

وتأتي بعدها اتفاقية عينتيبي 2010 م في أوغندا وقعت من طرف ستة دول ورفضت كل من مصر والسودان التوقيع لما تعنيه ضمنيا من عدم الاعتراف بالحقوق التاريخية المكتسبة لهما من حصص مياه النيل.

تتنافس دول الحوض مجتمعة حول الاستفادة من مياه النيل في المجال الاقتصادي وإنتاج الطاقة، فإثيوبيا تحاول التغلب على أزمة الكهرباء التي يعاني منها حوالي 70 بالمئة من سكان إثيوبيا، وبدأت فكرة إنشاء السد تتبلور عند قيام مكتب الاصلاح الزراعي الأمريكي سنة 1964 م، مرت عملية البناء بعدة مراحل شهدت فيها تهديدات ببناء السد مرة، والعدول عن تلك

[1] "مجلة إيكونومي بلس" كل ما تريد معرفته عن الدول والشركات العاملة في بناء سد النهضة 22/يونيو/2022.

الفكرة مرات أخرى، فعندما حددت إثيوبيا 26 موقعًا لإنشاء السدود أهمها سد "الألفية أو الحدود" الذي سمي فيما بعد بسد "النهضة " أثبتت الدراسات وقتها ووجود عقبة رئيسية تشير إلى أن التربة في إثيوبيا غير صالحة لإنشاء السدود وأن إنشاء السد سيشكل تهديدا مائيا على مصر – إلا أن الصداقة الوثيقة التي كانت تربط – وقتها – بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والامبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي، ولكن سرعان ما انقلبت العلاقة للنقيض بعد بناء مصر "للسد العالي" على النيل دون استشارة اثيوبيا التي هددت بإنشاء سد إثيوبيا في ذلك الوقت[1].

ثم جاء الخلاف الثاني بين الرئيس الراحل أنور السادات والرئيس منجستو، حيث أعلن السادات عن مشروع تحويل جزء من مياه النيل لري 35 الف فدّان في سيناء وهو ما رفضته إثيوبيا وهددت بإنشاء السد وتحويل مجرى النهر عن مصر، فاعتبر السادات أن مياه النيل خط أحمر ولوح بأن مصر مستعدة لخوض حرب بسبب المياه وأنه سيدمر السد بمجرد إنشائه وفي عهد الرئيس المخلوع مبارك شهدت العلاقات بين مصر وإثيوبيا بشكل خاص والدول الافريقية على وجه العموم قطيعةً على إثر تعرض الرئيس مبارك لمحاولة اغتيال أثناء حضوره القمة الافريقية في أديس أبابا، فأجمعت دول حوض النيل على زيادة حصصها المائية من النيل واقتدت دول الحوض بإثيوبيا وبدأت بإنشاء سدود لها على النيل، فخرج وزير الدفاع المصري – وقتها– المشير المصري محمد عبد الحليم أبو غزالة معلنًا أنّ "القوات المسلحة المصرية والجيش المصري سيوجّهان ضربة لأي مشاريع تضر بمصالح مصر في حوض النيل " وهو ما وضع صيغة إلغاء بطعم التأجيل لهذه المشروعات.

أما في عهد الرئيس مرسي شهدت أزمة السد أوجها بحكم توقف عهد التهديد والوعيد بإنشاء السد وبداية بناء السد بالفعل وصدر موقف وحيد في ذلك الوقت بهذا الخصوص كان في الاجتماع مع قادة الأحزاب بحضور الرئيس مرسي خرج بنتيجة أنّ السد لن يكون له أي تأثير على توليد مصر للكهرباء وأن هناك حلولا أكيدة لتلك الأزمة مع الجانب الاثيوبي، علما أن السد تم البناء فيه بالفعل، حتى جاء السيسي الذي حاول فتح صفحة جديدة في هذه القضية فيما يخص العلاقات بين إثيوبيا ومصر من خلال لقاء القمة الذي جمعه مع رئيس الوزراء الإثيوبي على هامش القمة الإفريقية.

[1] المصادر الجزيرة مباشر، سد النهضة... التاريخ والخلاف وسيناريوهات النهاية 2015/12/12.

يوجد على طول مجرى نهر النيل 7 سدود، إلا أن سد النهضة يعد أكبرها على الإطلاق حيث يبلغ ارتفاعه 145 مترا وطوله حوالي 18 مترا وتقدر تكلفة إنشائه بحوالي 5 مليارات دولار، يقطع السد مجرى النيل الأزرق – أكبر فروع النيل – حيث تبلغ سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب أي حوالي مرة ونصف من اجمالي سعة النيل الأزرق من المياه سنويا، وتقدر القدرة المائية للسد على توليد الكهرباء بحوالي 6000– 7000 ميغاوات[1].

أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية المولّدة من محطة سد أسوان الكهرومائية.

[1] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل

تعتمد مصر على نهر النيل بصفة كبيرة جدا خاصة في الزراعة والسقي وتوليد الطاقة، مما جعله المصدر الأساسي للعملية التنموية، كما أن انشاء اثيوبيا لسد النهضة جعل منه تهديدا لأمن مصر القومي. في حين إثيوبيا تراه مشروع القرن الذي يوفر لها مكانة تنموية جديدة.

ركز هذا الجزء من الدراسة على توضيح مكانة كل من نهر النيل بالنسبة للمصريين، وكذا الدور الذي يلعبه مشروع سد النهضة للإثيوبيين، وهو ما جعل نهر النيل يعتبر العنصر المشترك بين الدولتين من حيث الاهتمام، وقد يراه البعض تهديدا جديدا في المنطقة إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المستفيدة من النهر.

الفصل الثالث

مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل والأمن المائي المصري

الفصل الثالث: مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل والأمن المائي المصري

ينطلق هذا الفصل من فكرة أن المساس بحصة مصر من مياه النيل من قبل دول المنبع سيؤدي إلى أثار بالغة على الأمن القومي المصري، خاصة وأن مصر تعد في موقف ضعف بصفتها دولة مصب، وتأتي قضية سد النهضة وانعكاساته على الأمن المائي المصري على رأس أولويات السياسة الخارجية المصرية والأمن القومي المصري، وتؤكد مصر على وجوب التشاور معها من قبل دول حوض النهر قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثر على موارده الحالية والمستقبلية.

المبحث الأول: أثار وتداعيات سد النهضة على الأمن المائي المصري

ساعدت الظروف أُثيوبيا حيث هيأت لها الفرصة في البدء في مخططها القومي الاستراتيجي بالسيطرة والتحكم في مياه النيل الازرق خلال مبادرة حوض النيل (1999-2012)، والذي كانت تموله دول غربية بالإضافة إلى البنك الدولي.

كما نعلم جيدا أن السدود الاثيوبية الأربعة لها خلفية تاريخية حيث ترجع إلى المخطط الأمريكي وجاءت ردا على مصر بعد قيامها بإنشاء السد العالي، فأرسلت أمريكا بعثة دبلوماسية كبيرة من مكتب الاستصلاح الزراعي الأمريكي لدراسة وإنشاء عدة مشروعات وإقامة سدود على النهر الأزرق[1].

المطلب الأول: الآثار والتداعيات المحتملة لسد النهضة على حصة مصر من المياه

بالنسبة للانعكاسات السلبية المتوقعة في حالة إنشاء سد النهضة الإثيوبي فإنما ستؤثر سلبا على دولتي المصب مصر والسودان وخاصة دولة مصر، فوفقا لتحليل الخبراء، سوف يؤثر هذا السد في حصة مصر المائية من مياه النيل، وهو الأمر الذي يعد تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري.

مع الإشارة إلى أنه ستكون كمية المياه متغيرة تختلف من سنة إلى اخرى أو حتى من شهر لأخر طالما ظلت إثيوبيا ترفض الالتزام بحصة محددة.

وتختلف الكمية الواردة سنويا لمصر أثناء فترة ملء بحيرة السد عنها فيما بعد الملء.

وتتركز الأخطار المحدقة بمصر جراء بناء السد بعوامل فنية ينحصر أهمها فيا يلي:

ـ انخفاض حصة مصر في مياه النيل 12 مليار متر مكعب سنويا من أصل 55مليار.

---

[1] مجلة تقارير استراتيجية، المخطط الاثيوبي وتداعياته على الأمن القومي المصري، (سد النهضة).

السد العالي: هو صمام الأمان المائي المصري الذي يحمي مصر من مخاطر الجفاف والفيضانات النهرية ونقص الايراد السنوي لأي سبب مثل بناء السدود في أعالي النيل، حيث تم الاتفاق بين مصر والبنك الدولي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في 8 فبراير 1956 على تمويل السد العالي بتكلفة قدرها حوالي 1,3 بليون دولار أمريكي إلا أن هاته الاخيرة انسحبت من تمويل المشروع في 19يوليو 1956.

ـ انخفاض الكهرباء المولّدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 20–40 بالمئة ما سيعمق أزمة الطاقة في مصر.

ـ انخفاض في نصيب المواطن المصري من المياه والذي ينخفض فعليا عن المستويات العالمية بأكثر من الثلث حاليا، حيث يصل نصيب الفرد من الماء 650 مترا مكعبا سنويا مقابل المعدل العالمي البالغ 1000 متر مكعب للفرد.

ـ بوار حوالي 200 ألف فدّان من الأراضي الزراعية وتشريد الفلاحين الذين يعملون في هذه الأراضي.

ـ فقد نحو ربع الإنتاج الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية في مصر.

ـ في حالة انهيار سد النهضة فإن نتائج ذلك ستكون كارثية على مصر والسودان وعلى السد العالي بشكل خاص.

ـ تأثر الملاحة والسياحة على نهر النيل بشكل سلبي[1].

ـ فقدان السودان للطمي الذي يخصب الأراضي الزراعية حول النيل الأزرق.

ـ التوتر السياسي بين مصر وأثيوبيا بسبب هذا المشروع.

مجلس الأمن وقضية سد النهضة

بعد أكثر من 7 عقود من إنشاء مجلس الأمن ولجوء مصر إليه مرارا وتكرارا في أزمات مختلفة، يبقى السؤال قائما بين المصريين: هل ينتظر أن يتدخل هذا المجلس الأممي لوضع حد لأزمة تهدد حياتهم، أم هي مجرد خطوة حتمية في الطريق الدبلوماسي وانتقاء الحلول الدبلوماسية وانتقاء الحلول السلمية الذي سلكته مصر لنحو عقد من الزمان في مواجهة الخطر الإثيوبي؟[2].

غير أن التوصيات التي يصدرها مجلس الأمن تأسيسا على الفصل السادس لا تحوز على الصيغة الإلزامية في التنفيذ مقارنة بالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن تأسيسا على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[3].

---

[1] مجلة تقارير استراتيجية، مرجع سابق.

[2] المصدر الجزيرة، من النكبة والجلاء إلى سد النهضة. هذا ما حدث لمصر في مجلس الأمن سابقا.

[3] الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020.

المطلب الثاني: الآثار والتداعيات المحتملة على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي

كذلك من المنتظر أن تكون لسد النهضة انعكاسات على الجانب السياسي من خلال محاولة التحكم في كمية المياه وما تشكله من مساومة سياسية لمصر من طرف اثيوبيا، إضافة إلى انعكاسه على الاقتصاد المصري من حيث كمية الإنتاج وتعويض كمية المياه التي ستخصم من حصة مصر.

1/ الآثار والتداعيات السياسية: فهناك عدة آثار وتداعيات سياسية نذكر منها:

– اشعال الصراعات والتوترات السياسية في المنطقة، حيث يتسبب عادة إنشاء السدود على الأنهر الدولية في النزاعات بين الدول ومن شأن سد النهضة إحداث توتر سياسي بين مصر والسودان وإثيوبيا، لأن المشروع يشكل تهديدا وخصما من الحصة المائية الواردة لمصر والسودان، حيث أظهر الخطاب السياسي والإعلامي المرتبط بسد النهضة حالة من الاستقطاب والانقسام الشديد بين دول أعالي النيل ودولتي المصب، فقد أضحى السد تحديا كبيرا ومصدرا للصراع.

– التحكم الاثيوبي في كميات المياه، والخطير في الأمر أن النظام الاثيوبي يجعل من بناء هذا السد هدفا قوميا للإثيوبيين، ووفقا لتعبير وزير الري المصري السابق أن سد النهضة أيضا هدفه كسر إرادة مصر السياسية، ويمثل فرضا للأجندة الأثيوبية على مصر[1].

كذلك يمكن القول بأن سد النهضة الاثيوبي ليس جزءا من مبادرة حوض النيل أو اتفاقية التعاون الإطارية، أو أي اتفاق ثنائي بين مصر وأثيوبيا. إنه مجرد مشروع إثيوبي. ومن المعلوم أن عدم التنسيق بين دول حوض النيل ولا سيما إثيوبيا ومصر، فيما يتعلق باستخدام المياه، سوف يلحق ضررا بالغا بدولتي المصب، ومع سلسلة من الأزمات الداخلية، اضطرت مصر من 2015، إلى توقيع اتفاق "إعلان المبادئ" المتعلق بالمرحلة النهائية، مع كل من السودان وإثيوبيا[2].

[1] بوساق يازيد، مرجع سابق، ص 234.

2/الآثار والتداعيات المحتملة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

وفيما يلي نستعرض بعض الآثار الاقتصادية الخطيرة المحتملة للسد:

1. إن مصر تتضرر من حصتها من المياه والمقدرة بـ (55,5 مليار متر مكعب) سوف تنخفض مباشرة بمجرد البدء في ملء خزانات المياه في السد وقد بدأت بالفعل في يوليو/2017 لتصل إلى ما قيمته 18 مليار متر مكعب، الأمر الذي يهدد قرابة 5ملايين فدان مصري بالبوار، مع انخفاض توليد الطاقة والكهرباء من السد العالي.

2. من الأثار الخطيرة أيضا والتي تعلمها جيدا قطر وإسرائيل، الثنائي المساند (لإثيوبيا في جريمتها التاريخية) وتم ابلاغهم رسميا من قبل وزارتي الخارجية والري المصريتيين منذ سنوات، بهذه الآثار السلبية لهذا السد والذي بدأ امتلاؤه وتخزينه بالمياه – فعليا – في تموز/ يوليو2017، سوف يكون بمثابة كارثة على مصر، ومع ذلك هم ذهبوا ليدعموه.

3. زيادة مديونية مصر الخارجية وعجز الموازنة بسبب زيادة الاقتراض لاستراد الخضروات والفواكه وذلك لسد العجز الحادث. أما في ظل السيناريو الأثر سوءا على الإطلاق فينخفض الناتج الزراعي إلى النصف. ويتوقّع أن تتفاقم الفجوة الغذائية وتتجه إلى الاتساع بشكل جوهري نظرا لأن محاصيل الحبوب وهي عصب الأمن الغذائي سوف تتأثر سلبا بدرجة أكبر بالمقارنة للزروع البستانية، وتتركز محاصيل الحبوب في منطقة الدلتا التي ستضرر أكثر من غيرها من المناطق الزراعية.

أما عن الآثار الاجتماعية: فيتبين لنا مما سبق إن السد سوف ينشئ ظروفا غاية في الصعوبة.

1. فنتيجة لذلك سوف يفقد أكثر من 40 بالمئة من الفلاحين والعاملين بالمجال الزراعي مصدر رزقهم الأول كنتيجة أولى لتبوير معظم الأراضي الزراعية نتيجة لنقص المياه التي سببها السد.

2. وسوف ترتفع نسبة البطالة في مصر إلى أكثر من 35 بالمئة كنتيجة لما سبق مما يزيد من أعباء ومديونية الدولة.

3. أما بالنسبة للشركات العاملة في مجال تصدير الخضروات والفواكه فسوف تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة لتبوير معظم الاراضي والتي بالتالي ستؤدي إلى تقليل المحصول بنسبة تتعدى الـ 40 بالمئة.

4. ارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى أكثر من 25بالمئة وذلك بسبب الارتفاع الهائل الذي سوف يحدث في الاسعار نتيجة انخفاض المحصول الزراعي المحلي واستيراد أغلب الخضروات والفواكه من الخارج[1].

المبحث الثاني: احتمالات التسوية والصراع حول سد النهضة

الخلاف المصري الاثيوبي يأتي في إطار الرؤية المصرية في استمرار أديس أبابا في بناء السد بوتيرة أسرع من الدراسات الفنية المتعلقة به، لا سيما في ظل خلافات المكاتب الرئيسية (الفرنسية – الهولندية) المعنية بالدراسات، فمن ناحية اثيوبيا عينت مكتبا فرنسيا لدراسة حيثيات المشروع – وهو ما ترى أن قراراته يشوبها الانحياز للجانب الاثيوبي في ظل المصالح التي تربط باريس بأديس أبابا في مجالات الكهرباء في حين ان المكتب الهولندي يتبنى وجهة نظر علمية ترفض الدراسات التي يرى أنها تفتقد الموضوعية والدقة[2].

وجاء الاعلان الإثيوبي الرسمي على لسان رئيس الوزراء، آبي أحمد، يوم الثاني والعشرين من يوليو/تموز 2020 بشأن اكتمال ملء المرحلة الأولى من خزان سد النهضة والمقدرة بـ 4,9 مليارات متر مكعب، أماط اللثام عن الجدل الذي أثارته قبلها بأيام تصريحات وزير الري التي أشار فيها إلى بدء عملية الملء، ثم قيل بعدها إنه تجميع للمياه فقط بسبب غزارة الأمطار، وبسببها طلبت الخارجية المصرية توضيحا من نظيرتها الإثيوبية.

هذا الإعلان الإثيوبي يطرح عدة تساؤلات فيما يتعلق بدلالات الملء الأول وآثاره على كل من السودان ومصر، ثم الخيارات المتاحة لدى متخذ القرار المصري للرد على هذه الخطوة.

وهناك بعض الدلالات الداخلية والخارجية بشقيها الإقليمي والدولي، فضلا عن بعض الدلالات المستقبلية التي تستهدفها إثيوبيا من هذه الخطوة: فعلى الصعيد الداخلي يأتي هذا الإجراء في وقت مهم بالنسبة لرئيس الوزراء، آبي أحمد، الذي يعاني من مشاكل داخلية واضطرابات في أقاليم عدة، دفعت هذه الأحداث الداخلية رئيس الوزراء الإثيوبي للبحث عن انجازات قبل إجراء الانتخابات، تجنبه خسارة كبيرة هو وحزبه، وتؤكد السلطات الإثيوبية أن

---

[1] عبد المنعم لطفي محمد، "أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر سياسيا – اقتصاديا واجتماعيا – احصائيا وجيولوجيا"، المركز الديمقراطي العربي (الدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية) 20 أغسطس 2018.

[2] مجلة تقارير استراتيجية، مرجع سابق.

السد سيحقق التنمية الشاملة لاسيما فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية التي مازالت تشكل مشكلة كبيرة في إثيوبيا. وطبقا للبنك الدولي يعيش أكثر من 88بالمئة من السكان بدون كهرباء.
وتخطط إثيوبيا لجعل إنتاج الكهرباء وبيع الفائض منها، سبيلا لجلب العملة الصعبة لتحسين الوضع الاقتصادي الذي يعد من بين الأسوأ في العالم[1].

وقد شهدت البلاد تراجعا في الانتاج الصناعي أيضا بسبب انخفاض مستويات السدود وبالتالي ضعف توليد الطاقة الكهرومائية اللازمة لها، علاوة على قطاع الصناعة لا يسهم إلا بـ15،4 بالمئة في الناتج المحلي مقابل 42,2 بالمئة من الناتج المحلي.

وبغض النظر عن دواعي قيام إثيوبيا بالمسارعة للملء الأولي للسد دون اتفاق، فإن ذلك يعد سابقة بالنسبة لإثيوبيا وباقي دول الحوض بصفة عامة، إذ ربما من المرات القلائل التي يتم بناء السد على نهر دولي دون اتفاق بين الدول المشاطئة لا سيما دول المصب. وربما هذا ما نجحت فيه إثيوبيا بالنسبة لسد النهضة عندما بدأت ببنائه في أفريل 2011 م مستغلة حالة السيولة التي واجهتها مصر في حينها، رغم أن الدراسات الإنشائية لم تكن جاهزة بعد.

ويبدو أن إثيوبيا استفادت من خبرة تعاملها التاريخي مع مصر، في بناء استراتيجيتها التفاوضية واستفادت من الظروف الداخلية المصرية عام 2010 م.

ومن الدلالات الخارجية للخطوة الاثيوبية أنها من الواضح أن اثيوبيا لا تكترث كثيرا بعملية التفاوض سواء على المستوى الفني أو السياسي أو القانوني وسواء كانت على المستوى الوزاري أو حتى الرئاسي، وسواء كان على الصعيد الإفريقي أو الدولي "الأمريكي"، وعدم اكتراث اثيوبيا بالموقف الإفريقي تكرر مع الموقف الأمريكي وعدم اعتباره وسيطا، يمكن فهم الموقف الإثيوبي في عدم الاكتراث بالوساطة الأمريكية، من خلال مراجعة العلاقات بين البلدين، فإثيوبيا تلعب دور الوكيل عن واشنطن في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ذات الموقع الجيواستراتيجي على البحر الأحمر وباب المندب. والتي كانت بؤر التوتر بسبب حالة عدم الاستقرار داخلها وبين دولها من ناحية، وبروز ما يسمى بالجماعات الإرهابية التي تستهدف المصالح الأمريكية من ناحية ثانية.

[1] الحبيب بوعلي، "سد النهضة: سناريوهات ما بعد الملء الأول"، مركز الجزيرة للدراسات 28 يوليو 2020.

أما على الصعيد الإفريقي فمعروف الثقل الإثيوبي التاريخي في إفريقيا، حيث كانت من أوائل الدول المستقلة، ولم تتعرض للاستعمار سوى خمس سنوات فقط، كما أنها كانت إحدى الدول المنظمة للوحدة الإفريقية، 1963، وقيامها بدور الوساطة على حساب الدور المصري في السودان وجنوب السودان بعد الانفصال، عام 2011م، وإرسال قوات لمنطقة أبيي المتنازع عليها[1].

وبالنسبة للآثار المترتبة على الملء الأول، قد تكون محدودة الأثر، بالنسبة لوجود مخزون مائي ضخم ببحيرة السد العالي. لكن المشكلة الأكبر هي عند اكتمال التخزين الذي سيحجز ليس فقط 74 مليارًا، وهو حجم بحيرة السد، وإنما قرابة 95–100 مليار بسبب عملية تسرب المياه من الفوالق الكبيرة به. ما يعني فراغ بحيرة السد العالي تقريبا ووصولها للتخزين الميت، ما يعني أن المشكلة الأكبر هي في عدم وجود مخزون مائي أمام السد العالي يمكن الركون إليه وقت سنوات الفيضان المنخفض، أو الجفاف، كما أن عملية ملئ السد العالي تتطلب فترة طويلة تتراوح بين 20–30 عاما، وبفرض أن مصر لن تتعرض لسنوات جفاف أثناء ملء سد النهضة، فقد تأتي سنوات الجفاف بعد الملء، ووقتها قد يكون السد العالي فارغا أو غير ممتلئ، مما يعرض مصر للقحط في سنوات الفيضان المنخفض.

أما أكبر المشاكل فستكون بخصوص السدود الثلاث الأخرى التي تنوي إثيوبيا البدء في انشائها، إذ لو تم ذلك بالتوازي مع سنوات ملء خزان سد النهضة فستكون مصر أمام كارثة حقيقية.

هذه السدود اقترحها مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح عام 1964 م من اجمال 33 سدًا على النيل الأزرق وهي:

ـ سد كارا دوبي على بعد 385كلم جنوب بحيرة تأنا، بارتفاع 250 م وسعة تخزينية 40 مليار م^3 وطاقة كهربائية 1600 ميجاوات.

ـ سد منديا على بعد 145 كلم غرب كرا دوبي، بارتفاع 171 م وسعة تخزين 49 مليارم^3، وطاقة كهربائية 1600–2000 ميجاوات

[1] المرجع نفسه.

ـ سد بيكو أبو على بعد 145كم شرق الحدود السودانية، بارتفاع 171 م وسعة تخزينية 49 مليار م^3، وطاقة كهربائية 1600ميجاوات، بتكلفة تقدر بـ 2 مليار دولار[1].

المطلب الأول: الحلول الممكنة لتفادي تأثير السد

يمكن القول بوجود ثلاثة سيناريوهات أساسية أمام مصر

أولا: السيناريو العسكري

هناك مجموعة من المحددات التي تحكم مصر في إمكانية اللجوء لهذا البديل في التعامل مع سد النهضة، أبرزها:

1. أن سد النهضة قضية أمن قومي، وبالتالي فإن التحرك المصري يتم عبر خطوات مدروسة ومحسوبة وليست انفعالية، وفي إطار المواثيق الدولية.

2. السد أمر واقع، وبالتالي التوصل إلى لحلول منطقية لضمان الأمن المائي، في ظل اعتماد مصر على النيل بنسبة تقارب 95بالمئة لتوفير حاجتها من الماء.

3. مصر لا تمانع في إقامة السد بأغراض التنمية شريطة عدم الإضرار بحصتها وفق المواثيق الدولية.

ومعنى هذا، أنه وفق المحددات، فإن الخيار العسكري بات مستبعدا لأمور عدة، منها:

– الانشغال المصري الآن بالملف الليبي رغم أن السد هو الأهم باعتبار عدم وجود تهديد حقيقي لمصر في ليبيا لاسيما في المنطقة الحدودية، وابتعاد أقرب نقاط تماس ممكن تعتبرها السلطات المصرية تهديدا أو خطا أحمر، في سرت والجفرة قرابة ألف كيلومتر عن الحدود المصرية.

– أن السودان وإن كان يرفض التصرفات الإثيوبية الأحادية، لكن يرفض استخدام أجوائه في أي عملية عسكرية تجاه السد، ونفس الأمر بالنسبة لجنوب السودان، لاسيما في ظل العلاقات الوطيدة بين إثيوبيا وكل من الخرطوم وجوبا.

– أن بدأ عملية الملء يعني وجود صعوبة فعلية في ضرب السد، لأن اندفاع المياه في موسم الفيضان معناه إغراق السودان، وإمكانية وصول توابع الفيضان لمصر، ومن ثم فإنه إذا كانت

[1] المرجع نفسه.

هناك نية لضرب السد، فإن التوقيت المناسب كان يمكن أن يكون قبل الملء، وليس بعده أو أثناء موسم الفيضان[1].

ثانيا: السيناريو الدبلوماسي

هناك ثلاث مسارات أساسية لهذا البديل

1. الوساطة عبر الدول الكبرى، وهذه أثبتت من خلال تجربة الوساطة مع أكبر قطب عالمي، وهو الولايات المتحدة، أنها غير فعالة، بسبب ما يبدو من عدم الرغبة الأمريكية في الضغط على الحليف الإثيوبي.

2. الوساطة عبر المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي، وهذه أيضا أثبتت عدم ناجعتها لاسيما في ظل التعنت الإثيوبي، وقد رأينا كيف أن الخارجية الإثيوبية أصدرت بيانا في نفس يوم بيان الإتحاد الإفريقي ترفض ما جاء به بخصوص التوصل لاتفاق ملزم عبر المفاوضات، وبالتالي قد يكون من الصعب على القيادة المصرية القبول بالعودة مرة أخرى للمفاوضات الإفريقية، لاسيما أن دائرة المفاوضات مستمرة منذ قرابة تسع سنوات بالتزامن مع بناء السد، ولم تسفر عن شيء ملموس بالنسبة لمصر.

3. الوساطة عبر الأمم المتحدة، وتحديدا مجلس الأمن الذي يعد السلطة الأعلى المنوط بها حفظ السلم والأمن الدوليين.

فقد أجاز ميثاق الأمم المتحدة لأية دولة تقديم شكوى لمجلس الأمن "كمصر في حالتنا" الذي له أن يتدخل بناء على طلب أطراف النزاع، أو بناء على تنبيه أي دولة عضو في الأمم المتحدة.

[1] المرجع نفسه.

ثالثًا: السيناريو القانوني

يمكن القول بأن من بين الخيارات المتاحة لمصر، إحالة الموضوع لمحكمة العدل الدولية "باعتبارها أحد الأجهزة الرئيسية بالأمم المتحدة وأحكامها ملزمة للأطراف، لكن هذه المحكمة لا تتدخل في أي نزاع، إلا بإحدى الطريقتين التاليتين:

الأولى: من خلال إبرام اتفاقية خاصة بين الدول المعنية لعرض النزاع على المحكمة، وهذا غير متضمن في إعلان مبادئ الخرطوم بخصوص سد النهضة، كما أن إثيوبيا ترفضه.

الثانية: عندما تتضمن المعاهدة بندا يسمح لأحد أطرافها بإحالة النزاع إلى المحكمة في حال وجود خلاف على تفسير أو تطبيق المعاهدة، لكن هذا أيضا غير متضمن في إعلان مبادئ الخرطوم بخصوص سد النهضة".

ومعنى هذا أن مصر لا تستطيع الذهاب لمحكمة العدل الدولية بمفردها، ونفس الأمر بالنسبة للتحكيم الدولي "وهو يتعلق بمحكمة خاصة يتفق طرف النزاع على تشكيلها للنظر في نزاع قانوني مثل الخلاف المصري– الإسرائيلي، إذ يتطلب الأمر موافقة طرفي النزاع أيضا، وهو ما ترفضه إثيوبيا[1].

لكن، ومع ذلك، يمكن اللجوء لمحكمة العدل الدولية من قبل أطراف آخرين مثل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، لطلب فتوى المحكمة، بخصوص هذا النزاع، إذ يحق للأجهزة الخمس التابعة للأمم المتحدة "الامانة العامة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية وكذلك وكالة متخصصة تابعة لها أيضا طلب فتاوى من المحكمة.

المطلب الثاني: فرص التعاون بين دول حوض النيل

مبادرة حوض النيل NBI

نجد مبادرة دول حوض النيل التي تم إطلاقها بتاريخ 1999/02/22 تهدف إلى تنمية العلاقات بين الدول العشرة المشاطئة لنهر النيل وهي جمهورية الكونغو، بروندي، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، أثيوبيا، مصر، تنزانيا، أريتيريا، بصفتها عضوا مراقبا وتعد المبادرة بمثابة

[1] المرجع نفسه.

رؤية مشتركة لدول إقليم الحوض تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التوزيع المنصف والمشاركة العادلة في الموارد المائية لحوض النيل، منا أن المبادرة تعد ألية للتحول تهدف إلى تنصيب أسلوب المشاركة في المنافع المشتركة، متخطية بذلك الحدود السياسية لدول الإقليم لدعم السلام والأمن على المستوى الإقليمي.

وتعد هذه المحصلة امتداد لاجتماعات جنيف التي عقدت تحت مسمى" التجمع العالمي للتعاون على ضفاف النيل " وهي الاجتماعات التي بدأت عام 1997 م وبدعم من البنك الدولي وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ووكالة التنمية الكندية بهدف التعاون الجماعي بين دول حوض النيل.

وتسعى مبادرة دول حوض النيل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على بلورة إطار تعاون جماعي مقبول من جانب دول الحوض.
- رفع مستوى ودرجة التعاون على مستوى الحوض في الإدارة المتكاملة للمصادر المائية.
- السعي نحو إنشاء قالب قانوني، عبر تحديد أنصبة كل دولة من دول الحوض لاستخدام مياه النيل بما يتوافق والقواعد القانونية الدولية.
- تحسين أساليب استخدام مياه النيل لتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية لكافة شعوب الحوض.

وقد أسفرت تلك الجهود الجماعية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية المانحة عن ألية جديدة للتعاون، وذلك بإقرار برنامجين متكملين هما:

1. برنامج الرؤية المشتركة

يهدف البرنامج إلى خلق بيئة ملائمة للإدارة التعاونية والتنمية في حوض النيل من خلال مشروعات محددة وفاعلة:

ويتضمن البرنامج سبع مشروعات تتعلق بالمستوى الجماعي للتعاون تغطي القطاعات الرئيسية المرتبطة بقضية المياه، وهذه المشروعات هي:

أ/تجارة الطاقة في حوض النيل.

ب/الاستخدام الأمثل للمياه للإنتاج الزراعي.

ج/ إدارة وتخطيط موارد المياه.

د/بناء الثقة وثقل المواهب والمهارات.

هـ/ التدريب التطبيقي.

و/ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتفاع المشترك.

ز/العمل البيئي العابر لحدود[1].

2. برنامج العمل العابر للحدود

يختص هذا البرنامج بالمشروعات المتعلقة بالأحواض الفرعية في الهضبة الحبشية (النيل الشرقي) وتشترك فيها مصر والسودان وإثيوبيا ومنطقة البحيرات، (النيل الجنوبي)، تضم كلا من بروندي والكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا.

ويقوم البرنامج على دعوة أطلقتها مجموعة من دول الحوض بهدف إعداد برامج تسير بالتوازي مع برنامج الرؤية المشتركة وتكون هادفة لتنفيذ مشروعات استشارية تدر منفعة مشتركة وتكون مدعمة في نفس الوقت لبرنامج الرؤية المشتركة.

[1] سلمان طايع، "حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2009.

الشكل رقم 5: صراع دول حوض النيل على ملكية المياه

المصدر: Nile Basin Initiative,FAO

المصدر: مبادرة نهر النيل، منظمة الأغذية والزراعة.

خلاصة الفصل

من الملاحظ أن دول حوض النيل تمتلك رؤية واضحة فيما يخص تداعيات سد النهضة، حيث أن إثيوبيا ترى أن المشروع يمس بمصالح مصر والسودان وليس له تأثير كبير على حصص كلا البلدين، وأثيوبيا ماضية في تجسيد المشروع وغير مهتمة بمواقف دول المصب وغير مهتمة أيضا بردود الفعل الدولية وتنهج سياسة فرض الأمر الواقع، بينما السودان فموقفه من المشروع يتراوح ما بين الرضى تارة لما له فوائد تعود عليه والحياد تارة أخرى أما الحكومة المصرية فلا تملك رؤى واضحة حيال الأزمة ولم يستطع صانعي القرار وضع بدائل يتفادى بها التأثير المحتمل لسد النهضة.

الخاتمة

الخاتمة

إن ملف سد النهضة تعرض لإهمال كبير خاصة في السنوات الأخيرة من عهد مبارك، وتبعه إهمال وعدم خبرة في فترة ما بعد ثورة 25 يناير 2011، إلا أنه وكما أوضحت الدراسة منذ 30 يونيو 2013 والدبلوماسية المصرية تقوم بعملية إنقاذ بوتيرة سريعة للأمن المائي المصري وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

بالرغم من أن الدبلوماسية المصرية تقوم على التمسك بثوابت وحقوق تاريخية مكتسبة محددة تشمل حصة مصر المائية الحالية (55,5 مليار متر مكعب – التي أقرتها اتفاقيتي 1929–1959) كما تلتزم بقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمجاري المائية، بالتوازي مع معارضة الخطوات الأحادية لأي من دول المنابع سواء أثيوبيا أو أي من دول الهضبة الاستوائية، مع التركيز على إقامة علاقات تعاون مع كافة دول الحوض وربط مصالح دول الحوض بمصر من خلال صفقات ومشروعات تعود بالفائدة على الجميع، إلا ان الدبلوماسية المائية في حوض النيل بالثوابت سالفة الذكر، تواجه تحديات كبيرة ومتعددة:

– أن هناك ثوابت أفريقية مضادة للثوابت المصرية، لدى معظم دول المنابع ومعهم دولة جنوب السودان، تؤثر بشكل قاطع على مفاوضات سد النهضة، فهذه الدول تتبنى مبدا نيرى – الرئيس الأول لتنزانيا بعد الاستقلال – والذي يرفض الاعتراف بالاتفاقيات السابقة والمتعلقة بمياه النيل نظرا لتوقيع تلك الاتفاقيات في الحقبة الاستعمارية.

– أن المماطلة الإثيوبية في المفاوضات، وعدم الشفافية في التعامل مع مصر بصفة خاصة وهو ما بدى واضحا على سبيل المثال في اللجنة التي شكلت لدراسة مخاطر السد، فما هي غلا خدعة للتسويف وكسب الوقت، وكسب الوقت اللازم لتنفيذ المشروع وجعل السد حقيقة قائمة تحد من خيارات مصر في التعامل معه والسعي لتحجيم رد الفعل المصري وحصره في مفاوضات لا طائل منها لمصر لحين فرض أمر واقع.

– استثمار إثيوبيا أعمال تلك اللجنة في تجاوز شرط الإخطار المسبق عن تنفيذ مشروعات تنموية على مجرى النهر والسعي للحصول على التمويل اللازم لإنشاء السد من

خلال إظهار حالة من التوافق مع دولتي المصب والتي تشترط الجهات المانحة توافقها حول مشروعات التنمية في دول المنابع.

– تحول السودان من شريك استراتيجي لمصر إلى وسيط بين مصر وإثيوبيا مما يجعل مصر تقف منفردة أمام إثيوبيا ودول المنابع الأخرى.

صعوبة إثناء إثيوبية عن بناء السد أو تغير مواصفاته من خلال المسار التفاوضي فقط.

التوصيات: تنقسم توصيات الدراسة إلى توصيات يتم العمل بها داخل مصر وأخرى يتم أخذها في الاعتبار على المستوى الخارجي:

أولا على المستوى الداخلي:

– يجب وضع خطة محكمة لترشيد استخدام المياه وهوما بدأته حكومة مدبولي.

– العمل على الحد من الزيادة السكانية والتي تمثل تهديدا داخليا للأمن المائي المصري.

– العمل على خلق ثقافة الترشيد والمحافظة على المياه والتأكيد على دور الإعلام في ذلك.

– التثقيف والتوعية بزراعة المحاصيل التي لا تحتاج كم كبير من المياه وذلك خلال فترة الملء.

– إعذاب مياه البحر (التحلية) باستخدام طرائق متعددة (التناضح العكس أو الوميض المتعدد والمراحل أو الضرر الغشائي أو غيرها).

– تنقية مياه الصرف الصحي باستخدام إحدى الطرائق المناسبة مثل (الترقيد– الأوزون– الكلور).

– تنقية مياه الصرف الزراعي، أو ما يعرف بالبزل الصناعي.

– الاستمطار، وذلك بالإفادة من حالات التغيم في زيادة الهطل المطري باستخدام الأدوات المناسبة والمواد (نترات الفضة، الطائرات، الصواريخ).

ثانيا: على المستوى الخارجي

– استمرار مصر في اتباع النهج التعاوني (سياسيا–أمنيا –اقتصاديا – ثقافيا) مع دول حوض النيل خاصة، وإفريقيا بصفة عامة باعتبار ذلك من ركائز الأمن المائي القومي المصري.

– العمل على التأثير الخارجي على الجهات المانحة (البنك الدولي) بإقناع دول المنابع باللجوء إلى إقامة سدود صغيرة لتوليد الطاقة وتخزين المياه للزراعة على المستوى المحلي المحدود، وتجنب مشكلات السدود الكبيرة سواء من الناحية الجيولوجية – الاقتصادية – السياسية.

– العمل على الاستفادة من مشروع أنجا العملاق في الكونغو الديمقراطي الذي سيولد من الطاقة ما يكفي لإفريقيا كلها.

– في حال الإضرار بحصة مصر من مياه النيل، وكذا قيام دول المنابع بتفعيل هذا الاتفاق الإطاري دون حل النقاط الخلافية فيه فلابد من لجوء مصر للقضاء الدولي (اللجوء لمحكمة العدل الدولية) وهنا تلجأ مصر للمحكمة كجهة اختصاص قضائي وخاصة ان اثيوبيا قد أقامت بالفعل السد بالرغم من توصيات اللجان الدولية الاستشارية بخطورته على مصر وهنا سيتم إعمال الاختصاصين الإفتائي والقضائي للمحكمة، فعلى مستوى الاختصاص الإفتائي للمحكمة وهو اختياري ولا يلزم موافقة كل أطراف النزاع إذا جاء لصالح مصر فإنه سيكون بمثابة ورقة ضغط على إثيوبيا ويشكل مزيد من التطويق إقليميا ودوليا لها، أما الاختصاص القضائي وهو الذي يتطلب موافقة كل أطراف النزاع للذهاب طواعية للمحكمة، فإذا رفضت إثيوبيا مع وجود الحجج والمستندات القانونية الداعمة للموقف المصري (الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر والسودان والتي أقرتها الاتفاقات الدولية وهي لا تسقط بالتقادم 1929–1959 – لرأي الخبراء الدوليين المحايدين الذين شاركوا في صياغة تقرير اللجنة الدولية لبحث اثار سد النهضة وهم شهود عيان على تعنت الجانب الأثيوبي وعلى الأثار لبالغة الخطورة من السد على مصر والسودان بل على إثيوبيا ذاتها (الزراعة، التعدين، الكفاءة الكهربائية المتدنية للسد) فسيكون ذلك من صالح مصر أمام المجتمع الدولي وسيكون الموقف الإثيوبي ضعيفًا جدًا لعدم قبولها للتحكيم الدولي وفي حال ذهاب أثيوبيا للتحكيم الدولي وصدور قرار يؤيد موقف مصر سوف يتم حسم الخلاف والنزاع، ولا يقع ضرر على حصة مصر والسودان من مياه النيل.

– على الدبلوماسية المصرية أن تستغل معارضة سكان المنطقة التي يبنى فيها السد (بني – شنقول) والمعروضة للتهجير بسب بنائه – دوليا ضد الموقف الإثيوبي، فقد جرى العرف الدولي في مسألة بناء السدود على رفض السدود التي تلقي معارضة من السكان المحليين.

– العمل على كسب ود وتأييد الجانب السوداني كشريك استراتيجي في المفاوضات " وكعمق للأمن القومي المصري، وخاصة أن جنوب السودان مؤيد لبناء سد النهضة.

– ضرورة وجود رؤية متكاملة لتنمية إرادات الحوض، من خلال إحياء مشروعات مشتركة وتنمية الحوض، مثل تنفيذ مشروع نهر الكونغو الذي طرح في فترة السادات، والذي يقوم على ربط نهر الكونغو بنهر النيل، ومراده التحكم في الموارد المائية بالبلدان المستفيدة، وهي مصر والسودان وجنوب السودان والكونغو.

وذلك باستغلال جزء من روافد نهر الكونغو، التي تصل إلى 1000 مليار متر مكعب سنويا تلقى في المحيط الأطلسي، وذلك عن طريق إنشاء قناة ناقلة بطول 600 كيلو متر لنقل المياه إلى حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلى شمالها، ومنها إلى بحيرة ناصر.

– كما توصي الدراسة بالأخذ والاستفادة من التوصيات التي انتهت إليها جلسة حوكمة المياه العابرة للحدود والمنافع المشتركة التي عقدت خلال فعاليات (أسبوع القاهرة للمياه في أكتوبر 2018) والتي انتهت لمجموعة من التوصيات للتأثيرات المحتملة لسد النهضة على دول المصب، من أبرزها:

– أنه إذا تم الاتفاق على الحفاظ على منسوب تخزين يراعي فترات الجفاف التي يمكن أن تتعرض لها دول المصب، فقد تكون هناك فرصة لجعل سد النهضة ذي فائدة لكل الدول إذا تم وضع خطة إدارة إقليمية تعاونية مستدامة لإدارته بالتنسيق مع دول المصب، بحيث يوفر الطاقة التي تحتاجها إثيوبيا دون التأثير على دول المصب.

– ضرورة توافر إرادة سياسية جادة ودراسات اقتصادية واجتماعية وخطط طموحة وواضحة للوصول إلى تحقيق الإدارة العابرة للحدود للمياه المشتركة من خلال بحث احتياجات كافة الأطراف، والنظر بشأن الفوائد المتوقعة وكيفية الاستفادة منها بشكل يرضي جميع الأطراف.

– كما تم عرض لتجربة إدارة حوض نهر كولورادو الذي كان يتعرض لمشكلات الترسب في مناطقه السفلى بشكل يعوق حركة الملاحة وعدم توافر مياه للري خلال فترات الجفاف، وتم إنشاء سد (جلين كاريون) وتشغيله من قبل مكتب استصلاح الأراضي الأمريكية في محاولة للتغلب على المشكلات السابقة، ونجح السد في توفير المياه والطاقة للولايات في الجنوب الغربي ومنح مجالات للسياحة والتنمية الحضرية.

الملاحق

إتفاقية عنتيبي. (فبراير 2011)

اتفاق عنتيبي نص للاتفاقية الإطارية، التي وقعت عليها خمس دول حتى الآن من دول حوض النيل وهي: "إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا"، وهي الترجمة غير الرسمية للاتفاق الذي لاقى رفضاً من دول المصب "مصر والسودان"، لأنه ينهى الحصص التاريخية للدولتين "55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان"، بعدما نص الاتفاق الذي وقع في مدينة عنتيبى الأوغندية في 10 مايو الجارى على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول.

وفيما يلى نص الاتفاق كما نشره موقع "أفريقيا اليوم:"

"دول المبادرة تدرك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنهر النيل لشعوب دول الحوض مع رغبتهم القوية في التعاون للاستفادة من الموارد العظيمة لنهر النيل والتي توثق علاقتها معاً وفق تنمية مستدامة لكل دول الحوض، آخذين في الاعتبار أن نهر النيل مورد طبيعى وبيئى لفائدة كل دولة، مؤكدين أن الاتفاقية الإطارية حاكمة لعلاقاتها، وأن مبادرة حوض النيل هي أساس التكامل والتنمية المستدامة والمتسقة وأساس للحوار حول موارد نهر النيل حماية لحقوق أجيال المستقبل، ومؤكدين كذلك على رغبتهم في تأسيس منظمة تدير موارد نهر النيل وتحقق تنمية متوازنة لها آخذين في اعتبارهم المبادرة الدولية لتطوير التعاون والتنمية المستدامة للموارد المائية، ولذا اتفقت على الآتى:

الباب الأول

الإطار الحالى للاتفاقية الإطارية

الاتفاقية الإطارية تطبق لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل وموارده وإنشاء مؤسسة كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.

الباب الثاني

تعريفات لأغراض الاتفاقية الإطارية للتعاون

(أ) حوض النيل يقصد به الامتداد الجغرافى لنهر النيل

(ب) يستخدم هذا التعريف كمرجعية بيئية وللحماية والحوار من أجل التنمية.

نظام نهر النيل يقصد به مجرى نهر النيل وحوافه والمياه الأرضية المرتبطة بنهر النيل وتستخدم هذه الوحدات في أى موقع فيه إشارة للمياه.

(ج) الإطار يقصد به الاتفاقية الحالية للتعاون الإطاري.

(د) دول مبادرة نهر النيل أو دول مبادرة النيل أو مبادرة النيل أو دول المبادرة يقصد بها الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية والتي هي بالضرورة أعضاء في مبادرة حوض النيل.

(هـ) المفوضية يقصد بها مفوضية مبادرة نهر النيل المنشأة بموجب الفقرة 3 من هذه الاتفاقية الإطارية.

(و) الأمن المائى يقصد به حق دول المبادرة في الاستخدام الآمن للمياه في مجالات الصحة, الزراعة, الثروة الحيوانية والحماية والبيئة.

الباب الثالث

أولاً المبادئ العامة:

النظام: نهر النيل ومياهه يجب حماية استخدامها وتنميتها وفقاً للمبادئ العامة الآتية:

(1)التعاون.

مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تؤسس على المساواة والتعاون العابر للحدود والمنافع والثقة المشتركة في حوار متسق من أجل حماية نهر النيل والجهود المشتركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(2)التنمية المستدامة

مرتكزات التنمية المستدامة في حوض النيل

(3)التابعية

ترتكز التابعية على اين ما وجدت تنمية وحماية موارد نهر النيل تنفذ بأقصى ما يمكن.

(4)الاستخدام وفقاً للانصاف والمعقولية.

تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول.

(5)الحد من الإضرار بالدول

ترتكز على الحد من الإضرار الحاد ببقية الدول

(6)حق دول المبادرة في استخدام المياه داخل حدودها

يرتكز على أن لكل دولة لديها الحق في استخدام مياه نهر النيل وفق للاستخدامات التي تمت الإشارة لها.

(7)الحماية والحوار :

ترتكز على أن دول المبادرة تتخذ الخطوات المهمة منفردة وبشكل جماعى عندما يكون ذلك ضرورياً لحماية مياه نهر النيل ومتعلقاتها.

(8)المعلومات المرتبطة بالخطوات التخطيطية.

ترتكز على أن دول المبادرة تتبادل المعلومات حول الخطوات التخطيطية عبر مفوضية مبادرة حوض النيل.

(9)مصلحة المجتمع.

ترتكز على مصالح الدول في منظومة نهر النيل.

(10)تبادل المعلومات والبيانات.

ترتكز على تبادل المعلومات والبيانات التي ترتبط بالإجراءات المرتبطة بالموارد المائية عندما يكون ذلك ممكناً ويسهل مصالح الدول التي بينها اتصالات.

(11)البيئة وتأثيراتها على التقييم والتقويم.

(12)الحلول السلمية للخلافات.

اعتماد الحلول السلمية للخلافات.

(13)المياه النقية والموارد الثمينة.

ترتكز على أن المياه النقية والموارد الثمينة ضرورية للحياة والتنمية والبيئة،

هذه الاتفاقية فيها فؤائد عظيمة للسودان .. والسودان سيستفيد منها وايضا سد النهضة ..اتمني التوقيع عليها .. بعد اعادة دراستها مره اخري حتي تدخل محل التنفيذ الفوري

ارسلها الماحي السوداني

خريطة رقم:01 تبين أهم السدود الاثيوبية

المرجع: www.arabjournaleaks.com/SubHome.aspx?idcnt

خريطة رقم 02: تبين مشاريع السدود الاثيوبية في حوض النيل الازرق

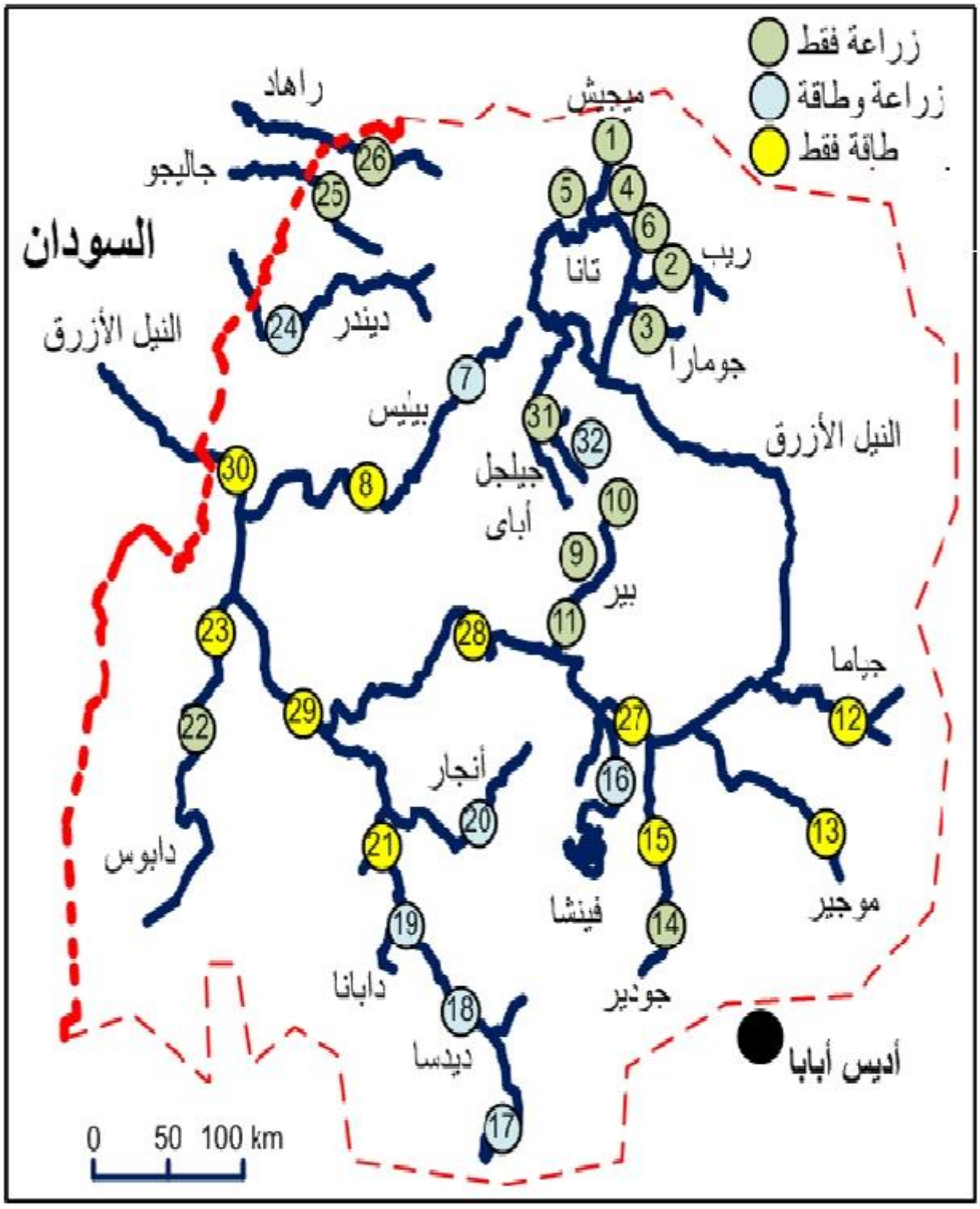

المرجع: www.arabjournaleaks.com/SubHome.aspx?idcnt=120T

خريطة رقم 03: توضح منابع نهر النيل

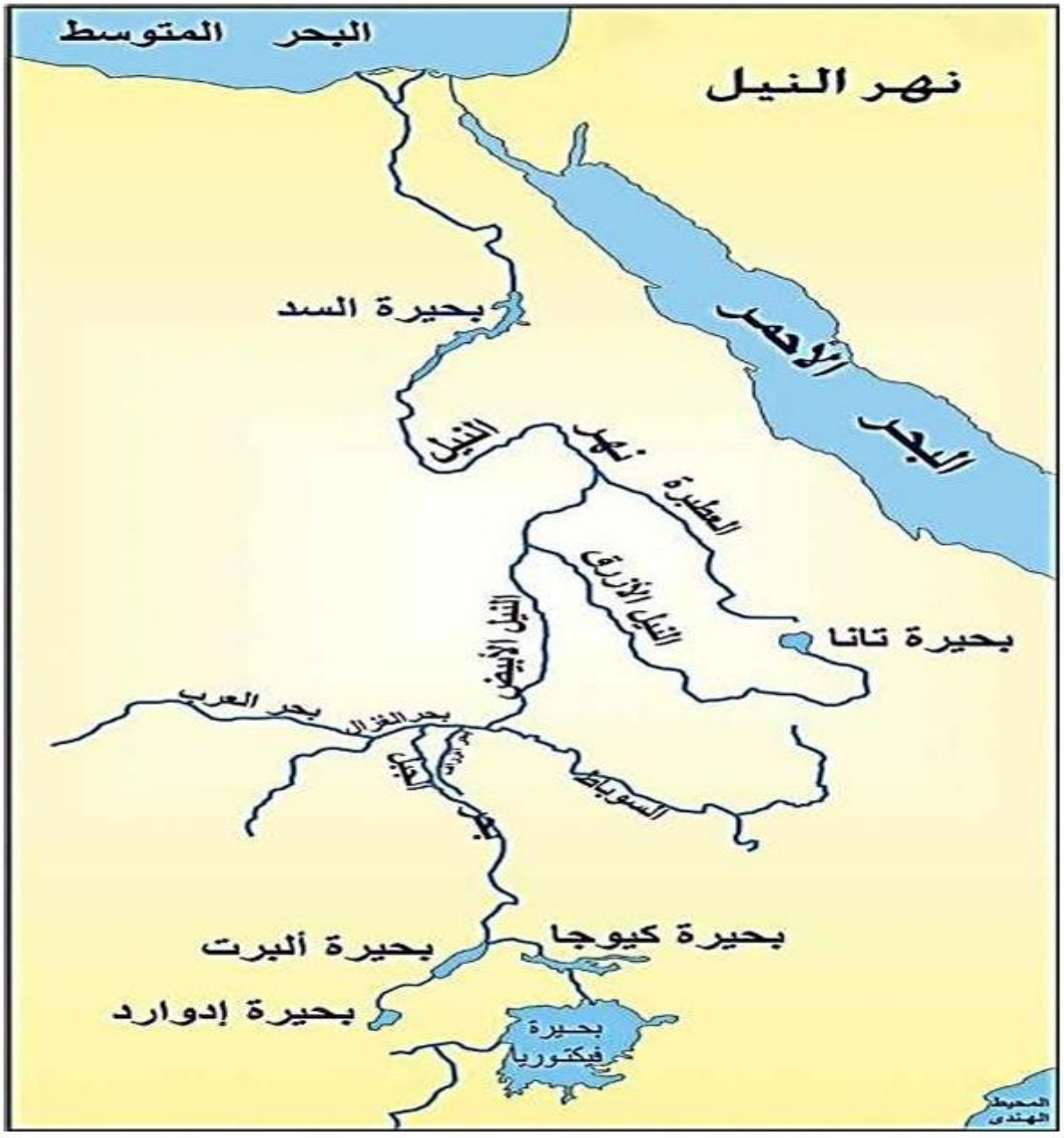

المرجع: منابع نهر النيل، مصريات.

www.bibalex.org/egyptology/.../Show.aspx?

خريطة رقم 04 توضح مسار نهر النيل

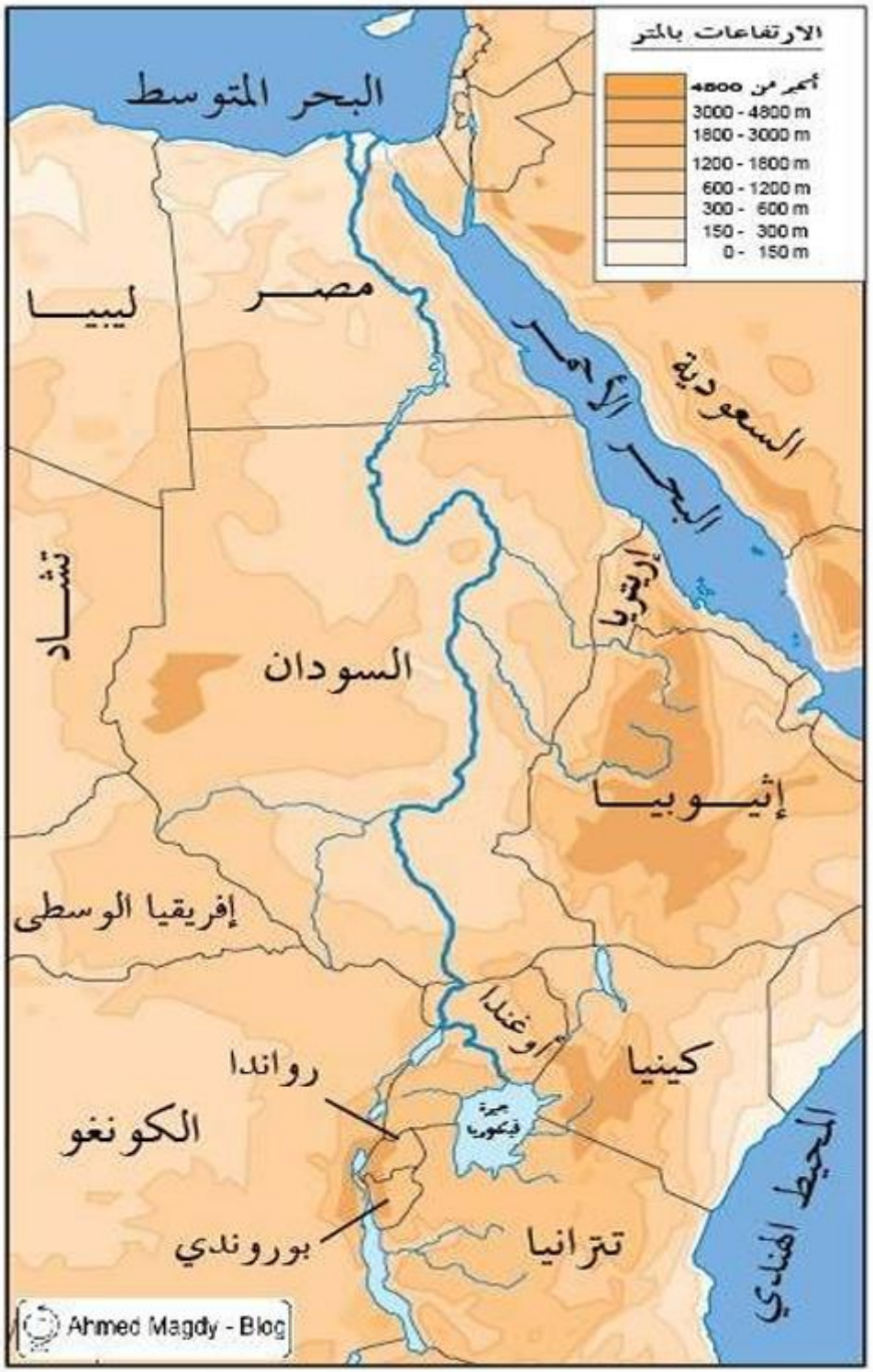

المرجع: نهر النيل بالخرائط ./schritte.wordpress.com

قائمة المراجع

قائمة والمراجع

القرآن الكريم

أولا- الكتب

1. السيد البشرى، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم، الرياض، الطبعة الأولى 1998م/1419هـ.
2. خدام منذر، الأمن المائي العربي واقع وتحديات، (الحمراء بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الثانية، 2003.
3. ديدوح عبد الرحمن، الأمن المائي: الاستراتيجية المائية في الجزائر، (برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية)، الطبعة الأول ى2017.
4. رشدي سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال الطبعة الأولى 1993.
5. زكي يونس الطويل رواء، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرين، (العراق، زهران للنشر).
6. سلامة رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، الإسكندرية، منشاة المعارف، 2001.
7. سلمان طايع، "حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2009.

ثانيا- المجلات والدوريات

8. "مجلة إيكونومي بلس" كل ما تريد معرفته عن الدول والشركات العاملة في بناء سد النهضة 22/يونيو/2022
9. مجلة كنوز القانون الدولي: القانون الدولي العام، تعريف النهر الدولي.
10. أبو العز محمد صفي الدين، "بحوث ندوة المياه في الوطن العربي"، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهر (26-28نوفمبر 1994).

11. الأمم المتحدة الاسكوا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية، (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا)، بيروت، كانون الثاني\يناير 2019.
12. أوغندا ملف المياه الجوفية في الدولة، هولندا، إقراك.
13. بلال أنجي، أهمية الأمن المائي ومفهومه، المرسال، 4 أكتوبر، 2025.
14. بن عمرش، الأمن الغائي ما هو؟ وماهية أبعاده الأربعة والستة، (غذائيات)، أمن غذائي 2023\03\26.
15. بن غالية كنزة، قورين حاج قويدر، الأمن المائي في الجزائر (الواقع، التحديات والمتطلبات)، ملتقى وطني حول: دور التوازن المالي لشركة الجزائرية للمياه في تحسين الخدمات العمومية، جامعة الشلف، 03 مارس 2024.
16. تعريف النهر الدولي – كنوز القانون: القانون الدولي: القانون الدولي العام: كنوز.
17. تقارير استراتيجية، المخطط الاثيوبي وتداعياته على الأمن القومي المصري، (سد النهضة).
18. الحبيب بوعلي، "سد النهضة: سناريوهات ما بعد الملء الأول"، مركز الجزيرة للدراسات 28 يوليو 2020.
19. حجازي خالد، مخيمر سامر، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت، ماي 1996.
20. حسان أحمد، "مقارنة بالأرقام بين الموارد المائية الأثيوبية والمصرية"، موقع اجري توداي، 27 مارس 2021.
21. زيتون جوزيف، الأنهار الدولية، قانون المجاري المائية الدولية، (الموسوعة العربية– ماهر ملندي)17 نوفمبر 2024.
22. سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، 193/192
23. سلمان محمد أحمد سلمان، "مياه النيل وعلاقة السودان وجنوب السودان"، الموسوعة السودانية للزراعة والأغذية، 4أبريل2012
24. السيد الهلالي هالة، الأمن المائي المصري: (دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذجا)، "دراسات، المجلد العشرون، العدد الثاني، أبريل 2019.

25. شراقي عباس، "بين الجيولوجيا والسياسة رؤية فنية لسد الألفية الإثيوبي"، مجلة السياسة الدولية، 2011/09/19.
26. شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، (رؤى استراتيجية)، ع4. سبتمبر 2013.
27. شكراني الحسين، العدالة المائية من منظور القانون الدولي، رؤى استراتيجية، جامعة غادي عياد، جانفي 2013.
28. صخري محمد، "قراءة في تحديات تحقيق الامن المائي العربي دراسة حالة –حوض نهر النيل"، الموسوعة الجزائرية لدراسات السياسية، 2025/04/04.
29. صلاح الحديثي هالة، الأنهار وطبيعتها القانونية (نهر الفرات أنموذجا)، كلية القانون جامعة كركوك، نوفمبر 2013.
30. عبد المنعم لطفي محمد، "أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر سياسيا – اقتصاديا واجتماعيا – إحصائيا وجيولوجيا)، المركز الديمقراطي العربي (الدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية) 20أغسطس 2018.
31. عمر يحي أحمد، "مصادر المياه في السودان "، موقع عمر يحي للعلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، الخميس 24أفريل 2014.
32. عياصرة خلدون (علم البحار الأنهار)، مقال، 19 أغسطس 2020.
33. قسوم سليم، (الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية)، مركز الإمارات لدراسات والبحوث.
34. كينيا، ملف المياه الجوفية في الدولة، إغراك.
35. مجدي انجي، "لماذا تحاول أمريكا استرضاء القاهرة بورقة سد النهضة؟ مجلة عربية مستقلة، الخميس 28 أيلول.
36. الجزيرة مباشر، سد النهضة... التاريخ والخلاف وسيناريوهات النهاية 2015/12/12
37. الجزيرة، من النكبة والجلاء إلى سد النهضة. هذا ما حدث لمصر في مجلس الأمن سابقا.
38. الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020.

39. منظمة الصحة العالمية، الصحة والأمن الإنساني، (اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط)، الدورة التسعة والأربعون، البند 9 من جدو الأعمال، آب أغسطس 2002.
40. مي غيث، (أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري)، المركز العربي للبحوث والدراسات، الأحد 29 ديسمبر 2013.
41. هيس، "ما هو السد وكيف يؤثر على الأنهار؟" رنوفابل. بلوق.
42. يحي أحمد عمر، "مهددات الأمن المائي في دول حوض النيل قراءة في طبيعة الميزان المائي بين السودان ومصر، (الحوار المتدين)، العدد 4916، 5\9\2015.
43. يوسف محمد حمادة عبد الرحمن، "الموارد المائية المتاحة في ظل التغيرات الإقليمية وإمكانية تنميتها"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ع الرابع–ديسمبر 2016.

ثالثا– الرسائل والأطروحات الجامعية:

44. بوترعة فيصل، الأمن المائي لدول حوض النيل–دراسة في تداعيات سد النهضة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020.
45. بوساق يزيد، الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، 2021\2022.
46. شرمالي تسعديت، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية دول حوض النيل أنموذجا (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2013\2014.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار العام لدراسة الأمن المائي لدول مصبات الأنهار	11
المبحث الأول: الأمن المائي: المفهوم والأهمية	12
المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي	12
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأمن المائي	16
المطلب الثالث أهمية الأمن المائي	22
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لدراسة الأنهار الدولية	23
المطلب الأول. تعريف الأنهار الدولية	24
الفرع الأول: الأنهار الدولية	24
الفرع الثاني: التصنيف القانوني الدولي للأنهار	25
المطلب الثاني نهر النيل والمنشئات الدولية	28
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: المحددات الداخلية والإقليمية للمياه في حوض النيل وسد النهضة	34
المبحث الأول: المحددات المائية في حوض النيل	35
المطلب الأول: الموارد والاحتياجات المصرية من المياه	35
المطلب الثاني: الموارد والاحتياجات المائية لدول حوض النيل	42
المبحث الثاني: تجسيد مشروع سد النهضة	48
المطلب الأول الخصائص الفنية لمشروع سد النهضة:	49
المطلب الثاني: طرق تمويل المشروع	50
المطلب الثالث: دور الأطراف الخارجية في تجسيد المشروع	51

المطلب الرابع سد النهضة من الفكرة إلى التجسيد	57
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل والأمن المائي المصري	62
المبحث الأول: أثار وتداعيات سد النهضة على الأمن المائي المصري	63
المطلب الأول: الآثار والتداعيات المحتملة لسد النهضة على حصة مصر من المياه	63
المطلب الثاني: الآثار والتداعيات المحتملة على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي	65
المبحث الثاني: احتمالات التسوية والصراع حول سد النهضة	67
المطلب الأول: الحلول الممكنة لتفادي تأثير السد	70
المطلب الثاني: فرص التعاون بين دول حوض النيل	72
خلاصة الفصل	76
الخاتمة	78
قائمة والمراجع	92
فهرس المحتويات	97
الملخصات	100

الملخصات

الملخص

تلعب مصادر المياه دورا بارزا في تشكيل الخريطة الجيوسياسية لمناطق تكون فيها موارد المياه محدودة أو تتحكم فيها وحدات سياسية معينة، حيث أصبح تحقيق الأمن المائي بمثابة تحدي للدول، خاصة في حالة اشتراك أكثر من دولة في نفس الأحواض النهرية، وقد يشكل سبيل ذلك محفز للنزاع قد يمتد لإثارة الحروب، فالارتفاع الهائل لعدد السكان ومتطلبات الزراعة من المياه والتلوث وغيرها من النشاطات الأخرى جعلت من مورد المياه، إحدى الاهتمامات التي تخص جميع بني النظام الدولي لارتباطه بمختلف الأبعاد ارتباطا وثيقا سواء كانت هذه الأبعاد قانونية، اقتصادية، بيئية، اجتماعية، وسياسية، إذ يتوجب على مختلف الأطراف الفاعلة البحث في تنمية هذه الموارد والتوجه نحو إرساء قواعد وسياسات مبنية على التعاون والتشاور وتذليل الخلافات بين الدول، والبحث عن أرضية ملائمة لتقريب وجهات النظر والجنوح نحو السلام بدلا من الصراع. ومسألة الأمن المائي لدى الدول التي تغيب عنها الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى كحال مصر والسودان، في اعتمادها على حوض النيل كمورد أساسي للمياه، دون التفكير في إيجاد مصادر بديلة للمياه عدى نهر النيل، تضع دوائر صنع القرار في مأزق خاصة بعد الإعلان عن بداية ملء سد النهضة أصبح مفروضا على دول المصب واحتمالية تأثير المشروع على الأمن المائي لدول وارادة لا محال.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، سد النهضة، نهر النيل، الأنهار الدولية.

Abstract

Water sources play prominent role in shaping the geopolitical map of regions where water resources are limited or controlled by certain political units, especially in river basins that are shared by more than one country, and this case, achieving water security becomes an international challenge, and this path may constitute a catalyst for conflict. It may extend to provoking wars, as the huge increase in population and requirements of agriculture for water and industry and other activities, made the water resource one of the concerns that pertain to all the structures of the international system, because of its serious involvement in the various dimensions, whether these dimensions are legal, economic environmental, social, value and political, which obligates the various actors to develop these resources and move towards establishing rules and policies based on cooperation, consultation and overcoming differences between nations, and to search for the appropriate platform for convering views and leaning towards peace rather than conflict.

The matter of the water security in countries that lack a long – term strategic vision, such as Egypt and Sudan, in their dependence on the Nile Basin as primary water resource, without searching for alternative sources of water other than the Nile River, puts the decision – making circles in trouble, especially after the announcement of the start of filling the Renaissance Dam. The reality of the Renaissance Dam has become imposed on the downstream countries, and the potential impact of the project of the water security of the downstream countries become inevitable.

Key words: Water security/Renaissance Dam/Nil Basin/Dam International.